

الفصل السادس نتائج البحث وتوصياته

أولاً : نتائج البحث وتشمل :

(١) القوى والعوامل الثقافية التي أثرت على تخطيط التعليم في مصر

كان الواقع الاقتصادي المصري صاحب التأثير الأكبر على عملية التخطيط بعامة وعملية تخطيط التعليم بخاصة . وكان الاقتصاد المصري في الخمسينات إقتصاداً تقليدياً متخلفاً وتابعا تحتل الزراعة فيه أهمية أساسية .

وشهدت الفترة المبكرة من الخمسينات اتخاذ بعض الإجراءات والسياسات لإعادة تنظيم الإقتصاد للتخلص من هذا الوضع ورفع مستوى المعيشة وزيادة الاستثمار الزراعي والصناعي فتم وضع قوانين الإصلاح الزراعي وتطبيق جزء كبير منها وتعميق الهيكل الصناعي .

وشهدت بداية الستينات محاولات جذرية سعت كلها لتجميع مصادر الإنتاج في يد الدولة وتكوين قطاع عام يتولى مسئولية الجانب الإقتصادي في مجالات الاستثمار والإنتاج والتوزيع والتسويق . ونحولت البنية الأساسية إلى الملكية العامة وصدور قوانين يوليو الأثرية والتحول الإشتراكي ثم التحول إلى التخطيط المركزي الشامل . وبدأت أول خطة خمسية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي جزء من خطة لمدة عشر سنوات عام (١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٥/٦٤) وتضمنت الخطة مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات .

وحققت الخطة تنوعاً في الإنتاج وتوزيعاً أفضل للدخل وطفرت الصناعة طفرة كبيرة وأرست نواه الصناعة الثقيلة . كما وسعت الخطة قاعدة الخدمات الاجتماعية ومنها التعليم وحققت الخطة معدلات رفيعة في التنمية .

وأذا كانت الفترة من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٥ فترة تعظيم للتخطيط بعامة وتخطيط التعليم كجزء منها إلا أن الفترة من عام ١٩٦٦ وما تلاها كانت فترة تراخي في جهود التخطيط بعامة وتخطيط التعليم كجزء منها أيضاً . ويرجع ذلك لأسباب إقتصادية في المقام الأول وأسباب أخرى خارجية وأسباب اجتماعية . أما الأسباب الاقتصادية فهي :

- ١ - اختيار نطا التصنيع الذى أعتمد على العالم الخارجى .
- ٢ - نمو الاستهلاك عموما .

أما الأسباب الخارجية فهى :

- الضغوط الخارجية سواء فى تصريف السلع فى الدول العربية والأفريقية ناهيك عن المنافسة غير المتكافئة مع الدول الصناعية المتقدمة .

- التوترات على الحدود والتهديدات المباشرة للحدود المصرية الأمر الذى أدى إلى مزيد من الانفاق والتعبئة العسكريين مما عمل على ارجاء الخطة الثانية ثم كانت حرب ١٩٦٧ وما نتج عنها من اخلال بالأولويات التى كانت معلنة بالخطة العشرية ١٩٧٠/٦٩ - ٦٠/٥٩ وتتوجهات التنمية بشكل عام وأدت إلى إعادة تخصيص الموارد البشرية والمادية والتمويلية لصالح التعبئة والمجهود الحربى .

- إن الحرب فرضت متطلبات اجتماعية وسياسية ضرورية . وكانت هذه المتطلبات بمثابة الشرط اللازم والكافى للتحرير وأبضا للتنمية .

وبدأت مصر تطبيق سياسة اقتصادية جديدة وهى سياسة الانفتاح الاقتصادى وأخذ المجتمع المصرى يشهد تحولات كيفية متسارعة فى ايقاعها من اقتصاد مخطط ذى سمة إشتراكية إلى انفتاح اقتصادى ذى سمة رأسمالية . كما أن حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وما ترتب عليها من أعباء إقتصادية وسياسية وعسكرية حتمت إعطاء دفعة قوية للمشروعات ذات العائد السريع . وقد التخطيط وظيفته فى توجيه الموارد حتى الإستثمارية على مستوى المجتمع بسبب العجز فى توفير التمويل اللازم من مصادر محلية . حيث زاد التمويل من مصادر أجنبية عام ١٩٧٣ عن ٥٠٪ . ووصل التخطيط فى هذه الفترة الى انعدام مقدرة المخطط المصرى على توجيه السياسة التنموية ويرجع ذلك إلى التبعية الثقيلة فى مجال التمويل حيث ارداد الاعتماد على العالم الخارجى . كما ازداد عبء المديونية الخارجية وارتبط كثير من المشروعات بالقروض الأجنبية . ومن ثم اختلفت الأولويات . كما تم تبديد الكوادر التخطيطية بالهجرة الداخلية والخارجية وأعمال التطوير التخطيطى وضعف المعلومات وإهمال المسوح . وبالتالي تداعى القاعدة الإقتصادية والاجتماعية للتخطيط بسرعة .

وشهدت الفترة من ١٩٧٥ وحتى عقد المؤتمر الإقتصادى فى فبراير ١٩٨٢ تغيرات جذرية عميقة فى التوجهات والاختيارات التنموية والتى يعبر عنها باختصار باتباع سياسة شاملة للإفتتاح الاقتصادى

والاجتماعى والسياسى التى انعكست على التخطيط فى صورة تعطيل العمل بالمخطط الخمسية المتوسطة وهجرة الكوادر التخطيطية ووجود قيود تعوق عملية التخطيط . ثم كان الإعلان الرسمى بتبنى سياسة الإبتتاح الاقتصادى داخليا وخارجيا عام ١٩٨٥ . وبالتالي فقد خطط للتعليم على شكل خطط سنوية حتى عام ١٩٧٧ ثم تلاها الخطة الخمسية المتحركة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ثم الخطة الخمسية الحالية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .

هذا وقد حدث الظروف الاقتصادية الصعبة من إمكانيات الدولة وبالتالي تمويل خطط التعليم بها رغم الرغبة القوية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن شحة الموارد بصفة عامة أدت إلى توقف جهود التخطيط ومنها خطط التعليم هذا من جانب ومن جانب آخر لم تحظ الخدمات جميعها ومنها التعليم إلا بنسبة ضئيلة من المخصصات المالية للمخطط وبذلك قُتر على التعليم . بالإضافة إلى عدم توفير العناصر البشرية ذات الكفاءة الإدارية والمركزية الشديدة وما تبعها من مشكلات روتينية وسلبية فى المشاركة سواء فى اعداد الخطط أو تنفيذها .

ورغم أن مصر تملك ثروة بشرية كبيرة بحساب الأعداد ، إلا أن هناك نسبة كبيرة من الأميين أو الذين يجيدون أى مهارات فنية . مما يشير مشكلات تربوية كثيرة وتحمل المخطط التربوى أعباء كثيرة .

كما يعانى المجتمع المصرى من كثير من التناقضات التى تعمل على تفتيت وحدة الشعب وتباعد بين أبنائه فى المشارب والتفكير والأهداف وتسبب صراعات فكرية تجعل التنمية صعبة ومتنازعا عليها . فالمشكلات كثيرة ومتشابكة والأداء الاقتصادى غير متزن ويعانى من ضعف شامل فى معدلات النمو نتيجة للإدارة السيئة والعجز فى مهارات القوى العاملة والتنمية المعتمدة على الخارج . ولم يكن للتخطيط تصور مسبق وفلسنة محددة ولم يراع الواقع الاقتصادى القائم .

ومصر تحتاج الى كثير من الجهد والمال الذى لا يتوافر لديها كما أن المخطط التعليمى لم توضع للنوع المطلوب من التعليم ولم تخطط للقوى العاملة فى القطاع الاقتصادى الموجود لديها وهو القطاع التقليدى بالإضافة الى القطاع الريفى . كما أن المشكلة السكانية فى مصر بجوانبها المتعددة ذات تأثير سلبى على تخطيط التعليم فزيادة السكان وزيادة عدد البالغين وزيادة عدد الأطفال فى سن الدخول إلى المدرسة . ولاشك أن المشاكل الناجمة عن ذلك عريضة جدا للمخطط التربوى . كما لم تندثر الأسس الاجتماعية البالية مثل الأهمية البالغة للحصول على الشهادات الجامعية حتى ولو كانت الآفاق التى

تفتحها من قبيل الوهم والخيال وتدنى النظرة الاجتماعية لدور المرأة ودور التعليم فى حياتها .
والاعتبارات المتعلقة بالحياة والمظهر الذى ينعكس أحيانا على النظام التعليمى من حيث توجيهه وتوزيع
الاعتمادات المالية على أنواعه . والضغط الشعبى على التعليم الثانوى العام الذى يمارسه الآباء والطلبة
باعتباره موصل إلى التعليم الجامعى والعالى . بالإضافة إلى أن المجتمع درج على أن يضع العبء
الأكبر على الحكومات للقيام بواجبها نحو تمويل وتطوير التعليم .

أما الأمية فتعد من أكبر التحديات التى تقف عقبة فى سبيل تقدم البلاد وبالتالي تقدم اقتصادها
وما ينفق على التعليم من موازنة الدولة فأطفال الأسر محدودة الدخل والثقافة فى حاجة إلى مزيد من
الجهد والرعاية مما يشغل كاهل المخطط التربوى حيث يحتاج إلى مزيد من النفقات .

وكان مجمل هذه العوامل ذا تأثير واسع النطاق على التخطيط بعامة وتخطيط التعليم كجزء منه.

وستوضح الباحثة ما توصلت إليه من نتائج حول خطط التعليم العام فى مصر فى الفترتين وفى
أثنائها محللة الجوانب الإيجابية والسلبية للخطة موضوع الدراسة بحيث يدور هذا التحليل حول نقاط
البحث السابق ذكرها .

(أ) الجوانب الإيجابية

١ - فيما يختص بفلسفة التعليم العام وأهدافه

هناك محاولات مستمرة لتطوير التعليم عامة . وقد صدر القرار الوزارى رقم ١٣٢ بتاريخ
١٩٨٦/١٢/١ بتشكيل اللجنة الاستشارية لتطوير التعليم قبل الجامعى وأنشقت منها خمس لجان كانت
إحداها لجنة صياغة أهداف التعليم . وقدمت اللجنة تقريرها الذى أوضحت فيه المستويات الثلاثة
للأهداف التى اتفق عليها علماء التربية .

أولا : المستوى الاجتماعى الأساسى

وتأتى فيه الأهداف معبرة عن فلسفة المجتمع . أى عن عقيدته الدينية ونظامه الاجتماعى
والسببى والاقتصادى . ومن أمثلة هذه الأهداف تحقيق المساواة فى الفرص التعليمية .

ثانيا : المستوى الاستراتيجى . وعنده تتم ترجمة أهداف المستوى الاجتماعى الى مجموعة

من التشريعات والتدابير حيث تتحول بدورها إلى سياسات ثم ممارسات وأساليب وبدائل وأولويات .

ثالثا : المستوى التنفيذي . وتتحول عنده الأهداف الاستراتيجية إلى مهام تنفيذية سلوكية وتعليمية تتفق وطبيعة كل مرحلة وخصائص كل مجال معرفي وحركي ويمكن قياسها بنتائجها وباستخدام ما يناسبها من أدوات تقويم .

وتتصل المستويات الثلاثة من الأهداف إتصالا وثيقا .

ويحسن أن تكون صياغة الأهداف في كل مستوى منفصلة لكي تكون معيارا للتقييم وأقترحت اللجنة بعض المجالات لأهداف التربية والتعليم :

- ١ - الأهداف المرتبطة بتحديث الانسان .
- ٢ - الأهداف المرتبطة بتحديث بنية المعرفة .
- ٣ - الأهداف المرتبطة بتحديث النظم الاجتماعية .
- ٤ - الأهداف المرتبطة بتحديث بنية العمل والانتاج .

٢ - فيما يختص بسياسة القبول وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

- حقق النظام التعليمي توسع شامل في عدد المتحقين وعدد المقيدن من التلاميذ في جميع مراحل التعليم فهناك ارتفاع مستمر في قدرة النظام التعليمي على استيعاب الأطفال في سن الدراسة خلال هاتين الفترتين فتدرجت نسب الاستيعاب في التعليم الابتدائي من ٣٩,٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٣,٥٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .

- كانت سياسة القبول في الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٥/٦٤) في التعليم الاعدادي على أساس قبول ٢٠٪ سنويا من المقيدن بالصف السادس بالمرحلة الابتدائية أما في الخطة الخمسية (١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦) فالصف السابع الزامي بحكم القانون .

- عدلت سياسة القبول للتعليم الثانوي العام فبدلا من قبول ٤٣٪ من الناجحين في الشهادة الاعدادية بالخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٥/٦٤) فقد قصر القبول على نسبة ٢٧,٦٪ على أن تتناقص تدريجيا حتى تصل إلى ٢٦,٩٪ عام ١٩٨٧/٨٦ . وذلك لتلافي ما نجم عن التوسع في التعليم الثانوي العام الذي أدى إلى شدة الضغط على الجامعات . وتخرج أعداد تزيد عن حاجة سوق

العمل مما يمثل زيادة في نسبة المتعلمين المعلمين بالإضافة إلى البطالة الحالية الموجودة في سوق العمل أصلاً . والنقص الظاهر في العمالة الفنية ، وتحرك قيمة العمل الأكاديمي . وإرهاصات احترام العمل البدوي واتجاهات الشباب إلى القيام بالأعمال المهنية .

- مد الإلزام بقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ للفئات العمرية من ٦ إلى ١٤ سنة في التعليم الأساسي الذي شمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية السابقتين .

- هناك اهتمام بمدارس الفصل الواحد في المناطق النائية والصحراوية ذات الكثافة السكانية المنخفضة . وهي محاولة لتحقيق قدر من تكافؤ الفرص التعليمية لتلك المناطق .

٣ - فيما يختص بمجانبة التعليم العام والارتفاع بمستوى الخدمة التعليمية

- خطط للتعليم العام في مصر في جميع المخطط التعليمية سواء في خطط الفترة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٧٠) أو في خطط الفترة الثانية (١٩٧١ - ١٩٨٧) على أساس أن مجانية التعليم مبدأ نودى به ونص عليه في جميع الدساتير المصرية .

ونص الدستور الحالي على أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحل التعليم المختلفة . وهذا بالطبع مما يسر على جميع المواطنين دخول المدارس والمعاهد والكليات دون أن يقف أمامها عائق مادي .

٤ - فيما يختص بالزامية التعليم العام ومدته ومراحله التعليمية

عندما أخذ المصريون أمرهم في أيديهم في الشئون الداخلية سنة ١٩٢٣ أخذوا ينظرون إلى التعليم على أنه الطريق المؤدى إلى الإصلاح الاجتماعى وراحوا يخصصون نسبة متزايدة من الميزانية القومية لتعليم الشعب وأعداد المتخصصين . وهناك نضال مستمر من أجل زيادة إعداد الصفوة وتعليم الشعب في وقت واحد بينما الموارد محدودة والحاجة ملحة .

وعند صدور القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الابتدائى الذى يعتبر مرحلة هامة فى تاريخ التعليم الابتدائى جعل التعليم الإبتدائى اجبارى بين السادسة والثانية عشر ونص على تطبيق عقوبة الإلزام على أولياء الأمور الذين يتخلف أبناؤهم عن الاستمرار فى الدراسة مادامت تتوفر الأماكن الكافية لهم . فأعطى هذا القانون سلطة تحرير محاضر مخالفات لأولياء أمور التلاميذ الذين يتخلفون

عن الحاق أبنائهم بالمدارس الابتدائية مع توقيع الغرامات المالية عليهم .

- وفي عام ١٩٨١ مد الإلزام بقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ للفئات العمرية من ٦ إلى ١٥ سنة على مدى ٩ سنوات . خفض حاليا إلى ٨ سنوات بحيث يشمل الحلقين الابتدائية ومقدارها ٥ سنوات والإعدادية ومقدارها ٣ سنوات .

٥ - فيما يختص بمناهج التعليم العام والزرع بين الدراسة النظرية والنواحي التطبيقية

شكلت لجان عديدة لتطوير المناهج الدراسية لنوعيات التعليم المختلفة منذ ديسمبر ١٩٨٤ وعددها خمس وعشرون لجنة دائمة . تضم حوالي ٢٥٠ عضوا مهمتها إعادة النظر فى مناهج المواد الدراسية للتعليم العام ومراجعتها بهدف تطويرها بما يحقق الأهداف التعليمية المنشودة وبما يساير الاتجاهات العالمية الحديثة . وقد روعى فى تشكيل هذه اللجان أن تضم ممثلين للجامعات وكليات التربية ، ووزارة التربية والتعليم والمركز القومى للبحوث التربوية وبعض الشخصيات العامة من المهتمين بشئون التربية ، وذلك بهدف تكامل جميع الخبرات العلمية والتربوية بالإضافة الى تشكيل لجنة عليا تعرف باسم لجنة السياسات العليا للمناهج الدراسية كى تتابع عمل اللجان الدائمة للمواد الدراسية المختلفة وتقوم بالتنسيق بينها لضمان إتباع فلسفة وسياسة مشتركة فى عمليات التطوير وتحقيق التكامل المنشود بينها .

وتعمل لجنة السياسات العليا وياقى اللجان الدائمة للمناهج تحت الاشراف المباشر للوزير ووفقا لبرنامج زمنى محدد .

وقامت هذه اللجان بعمل مستمر لعدة شهور متتالية ، أسفرت الدراسة والجهود عن المقررات الدراسية الجديدة التى عاجت المثالب وقد بدأ تنفيذها فى العام الدراسى ١٩٨٧/٨٦ .

وبالنسبة للكتاب المدرسى استبدلت الوزارة نظام مسابقات التأليف الذى كان معمولا به فى الماضى بلجان تأليف تشكل من بعض المختصين الأكاديميين والتربويين فى المادة وذلك عملا على الإلتفاع بخبراتهم .

توجد مراكز بحثية عديدة من أجل تطوير المناهج . مثل مركز البحوث التربوية ، مركز تطوير تدريس العلوم ، ومركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية وكليات التربية ، نتائج البحوث التطبيقية التى

تجربتها بعض المؤسسات التربوية في مصر بالتعاون مع بعض الهيئات الدولية ، والمجلس القومي للتعليم الذى يسهم بدور كبير وقدم العديد من الدراسات الهادفة فى مختلف قطاعات التعليم منذ إنشائه عام ١٩٧٤ وكان من نتائج وجود هذه المراكز أن تصدرت جهود تقوية المناهج قائمة التغيرات وخاصة تقوية برامج العلوم والرياضيات .

٦ - فيما يختص بالمبنى المدرسية ومدى توافر المواصفات التربوية عند التخطيط لها

لجأت الوزارة إلى مواجهه مشكلة المبنى المدرسية ببرامج متعددة أحدها تمويل الدولة وثانيها جهود الأهالى وثالثها المعونات الخارجية والدولية .

١ - تمويل الدولة

ويتناول هذا البرنامج تحديد احتياجات الدولة من المبنى المدرسية فى السنوات العشر المقبلة (١٩٨٥ - ١٩٩٤) ووضع الخطوط الإجرائية لبناء أكبر عدد ممكن من المدارس فى أقل فترة زمنية على أن تنسق الجهود التى تتم فى إطار البرامج الأخرى مع تمويل الدولة .

وشكلت لجنة بالوزارة وانتهت اللجنة المشكلة لهذا الغرض من اقتراح برنامج تنفيذى يتضمن عدد من الإجراءات لضمان تنفيذ هذا البرنامج مع التوقيتات المناسبة .

٢ - الاستفادة من تمويل الجهود الذاتية فى إقامة المبنى بمراحلها وأنواعها المختلفة بأن يتبرع المواطنون بأراضى البناء وجزء من التكلفة وتقوم المحافظات والوزارات بتغطية ما تبقى من تكلفة فى حدود ميزانيتها .

كما تم الاتصال والتنسيق مع وزارة الحكم المحلى والمحافظات وأصدر المحافظون قرارات بإنشاء صناديق محلية للإستفادة من الجهود الذاتية فى هذا المجال . وقد سار البرنامج خطوات تنفيذية هادئة وملموسة وتشارك الوزارة مع المحافظين فى متابعة هذا البرنامج .

٣ - الاستفادة من التمويل الأجنبى

وتستمر الوزارة فى اتفاقياتها مع هيئة التنمية الأمريكية US AID فى برنامج تدعيم التعليم

الأساسى مع إحداث بعض التغييرات فى بنود الإتفاقية بحيث يوجه أكبر مبلغ ممكن لعمليات الاحلال فى المدن .

هذا وقد صدر قرار إنشاء هيئة قومية للأبنية التعليمية كى تتولى وضع السياسة العامة التى تتبعها الدولة سواء بالنسبة للتمويل أو للحصول على الأراضى اللازمة للمدارس أو لوضع التصميمات والمواصفات والرسومات للأبنية التعليمية والتعاقد عليها ومتابعة التنفيذ .

٧ - فيما يختص بعلم التعليم العام ومؤسسات اعداده

- لو طرحنا مسائل النوعية فإن البلاد نجحت بطريقة أو بأخرى فى توسيع قاعدة هيئات التدريس . وهذا فى حد ذاته انجاز ضخم .

- وضعت الوزارة برنامجا لتوفير هيئات التدريس ويهدف هذا البرنامج إلى تقدير إحتياجات المدارس بمراحلها المختلفة ونوعياتها المتعددة من المعلمين ووضع استراتيجية للوفاء بهذه الإحتياجات حتى عام ٢٠٠٠ .

- يلاحظ أن القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وجه اهتماما كبيرا للإرتقاء بمهمة المعلم ومكانته أيا كان موقعه . وذلك وصولا إلى المعلم الموهل تأهिला علميا وتربويا تحت مظلة الجامعة للتعليم الجامعى (مادة ٤٧) وفى ذلك سعى إلى التسوية بين مهنة المعلم وبين المهن الأخرى . وفى إزالة الفوارق بين معلم ومعلم . ووضع المعلم فى المكان اللائق به فى المجتمع .

- يوجد نظامان لإعداد معلم المرحلة الثانية وهما نظامان معمول بهما فى دول كثيرة وهما :

(أ) النظام العكاملى : ويتبع فى كليات التربية حيث يتخصص الطالب فى تدريس مادة معينة أو مادتين . وذلك بتحصيل قدر مناسب من الإعداد العلمى إلى جانب الإعداد التربوى ومدته الدراسة بها أربع سنوات .

(ب) النظام التناهى : ويعد الطالب أولا إعدادا أكاديميا أو علميا فى احدى الكليات الجامعية ثم يتبعه الإعداد التربوى لمدة عام بالنسبة للطلبة المنتظمين أو عامين فى حالة الدراسات المسائية التى توفرها وزارة التربية والتعليم للعاملين بها من مدرسين غير مؤهلين تربويا ويحصل فى نهايتها الطالب على دبلوم عامة فى التربية .

- هنا وقد أعدت وزارة التربية والتعليم برنامجا للإرتقاء بمستوى الكفاية الوظيفية للمعلم على

النحو التالي :

* توحيد مصدر إعداد المعلمين . وذلك بأن يعد جميع المعلمين على مستوى جامعى تربوى مع الإستمرار فى تأهيل أولئك الذين يعملون حاليا بالتعليم الإبتدائى . ويبلغ عددهم نحو ١٥٠ ألف معلم . والإرتقاء بمستوى تأهيلهم إلى المستوى الجامعى ، وبذلك يصبح فى المستقبل جميع المعلمين من خريجي كليات التربية بالجامعات المصرية مما يضمن فاعلية التدريب والتوجيه ويكفل المستوى المناسب للكفاية الوظيفية اللازم .

* تأهيل المعلمين باستخدام أسلوب التعليم عن بعد

ويعتمد هذا الأسلوب على أن الشخص الناضج يستطيع أن يتعلم إن رغب دون أن يكون هناك تفاعل مباشر بينه وبين من يعلمه . ويعتبر هذا البرنامج من البرامج الرائدة فى منطقة الشرق الأوسط . ويقبل فيه معلمو التعليم الإبتدائى الحاصلون على دبلوم دور المعلمين والمعلمات نظام السنوات الخمس . ولقد وافق المجلس الأعلى للجامعات فى ١٠/٣/١٩٨٢ على اعتماد هذا النظام واعتماد اللاحة الخاصة به . وعلى منح من يستكمل الدراسة فى البرنامج درجة جامعية تعادل درجة البكالوريوس أو الملباس فى التربية التى تمنحها الجامعات المصرية تماما كتنظيره من الطلاب ممن يلتحقون بكليات التربية . والهدف من البرنامج أن يستكمل تأهيل ١٥٠ ألف معلم من معلمى المرحلة الأولى فى عشر سنوات . وفى هذا رفع لمستوى الكفاءة الوظيفية للمعلم . ورفع لمستوى المكانة الاجتماعية له . وصبح المعلم شأنه شأن غيره من المتخصصين لا يسمح له بالعمل إلا بعد الحصول على مؤهل تربوى من كليات التربية .

* تطوير نظم التدريب والتوجيه والإشراف والادارة المدرسية

يتطلب رفع مستوى الكفاية الوظيفية للمعلم تطوير نظم وأساليب التدريب والتوجيه والإشراف الفنى المستخدم حاليا ، لذلك شكلت لجان لعمل الدراسات اللازمة لتطوير هذه النظم والأساليب بما يسير الاتجاهات العالمية الحديثة .

* قضايا المعلمين

اهتمت الوزارة بحل قضايا المعلمين فشكلت لجنة تضم ممثلين عن الوزارة وعن نقابة المعلمين بالإضافة إلى ممثلين للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بهدف بحث قضايا المعلمين وتحسين أوضاعهم الوظيفية والمالية وتصحيح الهرم الوظيفي لهم وقد انتهت اللجنة من حل كثير من القضايا المعلقة المرتبطة بالتسكين والتوصيف وظهرت فعلا حركات الترقية بعد أن توقفت منذ عام ١٩٧٧ . كما تم الاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على إعادة تقييم الوظائف العليا واستحداث وظائف عليا جديدة بهدف معالجة التخلف الشديد في هذا المجال كما اتخذت قرارات لتحسين الأوضاع المالية للمعلمين .

٨ - فيما يختص بتمويل التعليم العام ومصادره

تميزت ميزانية التعليم باخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ بالوضوح حيث قسمت على مراحل التعليم ، التعليم الابتدائي ، التعليم الإعدادي ، التعليم الثانوي ثم يوزع اجمالى نفقات المرحلة على المباني والتجهيزات والمصروفات العمومية . وحددت نسبة النفقات التعليمية للمرحلة من النفقات العامة للوزارة وكلها أمور مطلوبة لحساب تكلفة الوحدة التعليمية .

أما عن مدى كفاية التمويل فبصفة عامة لا تكاد دولة في العالم يمكنها ان تستمر في توجيه نصيب سريع التزايد من مواردها المتاحة إلى التعليم دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث ضغوط واختلالات حادة في مجمل المجتمع والاقتصاد . فإقتصاد أى دولة - في لحظة معينة - لا يتاح له إلا قدر محدود من الدخل عليه أن يستخدمه وما يخصص للتعليم من هذا الدخل يؤخذ من استخدامات أخرى .

(ب) الجوانب السلبية :

١ - فيما يختص بفلسفة التعليم العام وأهدافه

إتضح من نتائج البحث ما يلي :

* لا توجد فلسفة محددة للتعليم . وقد أكدت الدراسات التي قامت بها لجان التطوير غياب الفلسفة التعليمية الواضحة . وأن السياسة التعليمية في حاجة إلى استراتيجية تجعلها قابلة للتحقيق في ظل امكانيات مادية وبشرية ومالية محددة .

كانت أهداف الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٥/٦٤ - ٦١/٦٠) هي أهداف الفلسفة الاشتراكية التعاونية . وهي الفلسفة التي سادت المجتمع آنذاك والتي من مبادئها أن تقوم على الكفاية والعدل وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية . لكن الفحص الدقيق أثبت أن هذه الأهداف لم تجد الترجمة المناسبة في الخطة وأن بها توجهات مثيرة للقلق بشأن العدالة الاجتماعية . ويتضح ذلك في جميع أركان المنظومة التعليمية كالفرق بين نوعيات التعليم في الريف والمدينة والفرق بين الفتى والفتاة في الاستيعاب وتوزيع الخدمة التعليمية ... وغيرها .

أما الخطة الثانية فقد وضعت أهدافا أخرى تناسب الفلسفة السائدة في المجتمع ولكن هذه الفلسفة لم تجد لها ترجمة في الخطة . فقد ابدت الخطة اهتماما بالتحسن في الكيف . وإن كان هناك تحسنا فعلا إلا أنه تحسن طفيف ولن تجد هنا التحسن في المناهج سواء في المحتوى أو الكتاب أو النشاط المدرسي أو طرق التدريس أو في غيره من المنظومة التعليمية .

* هناك قصور في الأهداف سواء في الأهداف الفرعية أو المشتقة أو في تنفيذ هذه الأهداف .

* الأهداف على قصورها لم تترجم الترجمة المناسبة . ومن أمثلة ذلك أن هدف الالتحاق بالمرحلة الأعلى لم تعد له المناهج المناسبة التي تتكامل مع المراحل التالية في تدرج طبيعي . وهدف الإعداد للحياة هدف غامض وغير محدد فلم يحدد أي أنواع الحياة يعد لها . هل يعد للإلتحاق بسوق العمل ؟ هل هو الإعداد للتكيف مع البيئة أو المجتمع ؟ ... هل يعد للعمل الذي يفضله الطالب وينجح فيه ... الخ .

* لا تتناسب بعض الأهداف المرجودة والإمكانات المادية والبشرية .

هدفت كلتا الخطتين إلى الوصول باستيعاب المزمين إلى ١٠٠٪ في الخطة الأولى ، ٩٦٪ في الخطة الثانية . ولكنها لم تعد المال الكافي ولم تجهز المباني المدرسية المطلوبة . والمعلمين الذين يحتاجهم تحقيق الاستيعاب الكامل .

كما هدفت الخطة إلى بناء ٦٥٠ مدرسة في الخطة الأولى ولكن التقييم أثبت أن ٦٥٪ فقط من المباني قد تم . واتضح أن التكاليف الموضوعه بالخطة لا تتناسب والأسعار السائدة في ذلك الوقت . أما الخطة الثانية فقد حددت بناء ٤٣ ألف فصل ولكن الامكانيات المادية لا تكفي .

٢ - فيما يختص بسياسة القبول وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

إتضح من نتائج البحث ما يلي :

* إن سياسة القبول كانت قاصرة بالخطتين موضوع البحث وعانت من صعوبات التنفيذ في الواقع الفعلي وإذا كان هناك تقدم في نسب الاستيعاب في التعليم الإبتدائي من ٣٩ر٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ٥٧ر٥٪ عام ١٩٧٤ إلى ٧٣ر٥٪ عام ١٩٨٧/٨٦ . إلا أنه تحرك ببطء نحو تعميم التعليم الإبتدائي أو الأساسي . كذلك يلاحظ أن نسبة الأمية تقل ببطء شديد وأن الاعداد المطلقة للاميين في تزايد مما يجعل الأمل في تحقيق ديمقراطية سياسية مبنية على الحد الأدنى من التعليم أمرا بعيدا في الوقت الحاضر .

- أدى التخلف التربوي في النظام التعليمي القائم إلى اتباع نظم تقليدية عتيقة في القبول والتقييم الذي يعتمد على الشهادة الاعدادية كمعيار وجيد لتحديد نوعية المقبولين بناء على درجاتهم في هذا الامتحان مع اهمال الجوانب النفسية والتربوية الأخرى .

* لم يتحقق تكافؤ الفرص التعليمية بالخطتين إلا بمقدار للأسباب الآتية :

أ - إن نسبة لا يستهان بها من الأطفال خارج نظام التعليم ما تكاد تلتحق بالمدرسة حتى ترسب أو تتسرب لأن ظروف البيئة الاجتماعية واتجاه عدد كبير من هؤلاء الأطفال إلى العمل يحول بينهم وبين مواصلة التعليم .

ب - تعدد فترات الدراسة في المدرسة الواحدة حتى وصلت نسبة المدارس التي تعمل أكثر من فترة دراسية ٦٧ر٧٪ ويرجع ذلك إلى عدم مجاز خطط الوزارة للتوسع في الأبنية التعليمية بالكفاءة المطلوبة .

ج - قصر العام الدراسي حتى وصل العام الدراسي إلى حوالي ٣٠ أسبوعا إلى جانب العطلات القومية والدينية والمناسبات السياسية .

د - قصر اليوم المدرسي مما أدى إلى اختفاء الكثير من النشاط المدرسي الذي يساعد على تكوين وبناء شخصية الطالب .

هـ - عدم التوازن بين نوعيات التعليم . فقد أدى التوسع في القبول بالثانوى العام إلى شدة الضغط على الجامعات وتخريج أعداد تزيد عن حاجة سوق العمل . هذا في الوقت الذي قلت فيه الأيدي العاملة الفنية المدربة .

و - عدم الموازنة بين التعليم فى المدينة والتعليم فى القرية والتعليم البدو . وبين تعليم الكبار وتعليم الصغار وتعليم المعوقين . وأبناء الطبقات الفقيرة والمحرومة والنائية .

ز - عدم مراعاة الفروق الثقافية لأسر الأطفال فأطفال الطبقات المتوسطة والعالية يجدون معونة سخية من أبويهم أما المناطق الريفية فإنها تشبه عادة صحارى تعليمية قليلة المطر وتفتقر إلى التعليم الجيد . والمناطق الريفية لا تستحوذ على أسوأ مستوى للخدمة التعليمية فحسب بل إن بها أيضا نسبة عالية من الأطفال المتخلفين الذين يلقون أضعف تأييد من الأسرة . هؤلاء الأطفال هم الذين يحتاجون فعلا أحسن أنواع الخدمة التعليمية لكنهم آخر من يحصلون عليها .

ح - نقل مراكز العناية من التعليم الأساسى إلى التعليم العالى . فاذا أخذنا ظاهرة الهرم التعليمى بأجزائه الثلاثة الأساسى ، الثانوى ، العالى نجد أن معدلات النمو فى التعليم العالى عالية بينما انخفضت فى التعليم العام وخاصة فى التعليم الأساسى . أى أن هناك انحسارا فى قاعدة الهرم التعليمى وانفراجا فى قمته . ونجد أن المحافظات فى الدولة تتسابق لإنشاء جامعات لما لها من أثر فى نقل المكانة الاجتماعية إلى أعلى ولما لها من بريق ورونق ولا تجدها تتسابق لإنشاء مدارس للتعليم الأساسى . وكانت النتيجة أن الاستيعاب الكامل فى المرحلة رغم أولويته - بعد أن كان قريب النداء بحسب توصيات المؤتمرات فى أوائل الستينات لم يتم بعد فى أوائل التسعينات .

٣ - فيما يختص بمجانبة التعليم العام ومستوى الخدمة التعليمية

أتضح من نتائج البحث ما يأتى :

- لم ترق الخدمة التعليمية إلى المستوى فى كلتا الخطتين فى جميع جوانب المنظومة التعليمية

يتضح ذلك فيما يلى :

- قصرت الخدمة التعليمية عن استيعاب جميع الأطفال المزمين فى كلا الخطتين . وهناك عدد لا يستهان به ممن هم فى سن الإلزام إما محرومون منه أو غير واعين به ، ورغم ما حدث من تطور إلا أن النسبة ظلت على شكلها المخيف .

١ - تعرض التعليم لظاهرة التسرب التى بلغت ٢٠٪ أثناء الخطة الأولى ووصلت إلى ٢٥٪ أثناء الخطة الثانية .

- إن نسبة عدد التلاميذ لكل مدرس والتى تعتبر دليلا موضوعيا على مستوى ونوعية التعليم . إذا ما قورنت بدول العالم تجدها أعلى بكثير مما هى عليه فى دول العالم الأخرى .

د - رغم إرتفاع كثافة الفصل في الخطة الخمسية الأولى ازدادت كثافة الفصل في الخطة الخمسية الثانية في كافة المحافظات - وبخاصة العواصم - عن المعدل الذي قرره السلطات التعليمية مما يؤثر على المستوى الصحي للتلاميذ ويتسبب في إعاقة عمل المعلم ومستوى أدائه داخل الفصل . كما يهدم العملية التعليمية . الأمر الذي يؤدي إلى هبوط مستوى الأداء التعليمي في كافة جوانب المنظومة التعليمية .

هـ - تكدست المدارس بالتلاميذ دون تزويدها بالمستلزمات .

و - أصبحت المباني المدرسية لا تكفي والكثير منها غير صالح وتنقصه المرافق فثمة مدارس بس لها مبنى خاص بها وهي التي تعمل فترة ثانية أو ثالثة وتلك بنسبة ٣٥ر٩٪ من المجموع الكلي لمدارس . وهناك مدارس آيلة للسقوط وتحتاج إلى إحلال بنسبة ٧٧٪ . ومدارس تنقصها المرافق الأساسية بنسبة ٣٦٪ . وقد انعكست هذه الصورة سلبا على التعليم وهبوط مستواه وتقلص الأنشطة الرياضية والعملية والفنية بالمدارس على اختلاف مستوياتها وأنواعها .

ز - اعتمدت الخطة الخمسية الأولى على الفصول الملحقة مما طغى على النشاط المدرسي أما في خطة الثانية فلا تكفي الميزانية لبناء الفصول الملحقة .

ح - كان العمل بنظام الفترتين في الخطة الأولى يمثل ضرورة مؤقتة أما في الخطة الثانية فازدادت المدارس التي تعمل بنظام الفترتين بصورة مخلة ووجدت مدارس الفترات الثلاث .

أن الأخذ بنظام الفترتين والثلاث فترات يخل بالقاعدة الأساسية المعمول بها في جميع أنظمة بليم في العالم . وهي أن كل طفل يجب أن يتعلم بالتوقيت الكامل في المدرسة . وترتب على هذا الذين لا تتاح لهم فرص الاستفادة من هذه القاعدة قد حكم عليهم بالبقاء على حافة الأمية والذين بق عليهم هذا الأمر من الأطفال والشبان يعدون بالملايين وان دل هذا على شيء فإنما يدل على أن كلفة تعد من أكبر المشاكل التي يواجهها من تقع عليه مسئولية تخطيط التعليم .

ط - قصر اليوم الدراسي مما انعكس سلبا على المنظومة التعليمية فتعرضت المناهج المحذف غاء . وخفضت خطة الدراسة ، وتوقفت الأنشطة المدرسية بجميع صورها وألغيت فصول الريادة ها مما يعوق العملية التعليمية ويهبط بمستوى الأداء .

ى - سوء توزيع الخدمة التعليمية عدديا ونوعيا بين الريف والمدينة والمناطق الفقيرة والمحرومة والمناطق النائية والصحراوية والبدو فما تزال الكثرة من المناطق الريفية متخلقة تخلفا شديدا ولا يزال الشوط بعيدا فى نشر التعليم وتحقيق مستويات الدراسة الأساسية .

ك - عانت الخطة الأولى من العجز فى أعداد المعلمين وتأهيلهم أما الخطة الثانية فهناك عجز عددى ونوعى بالإضافة إلى غموض الخطة فيما يخص الأعداد والتخصصات . وعلم استخدام العدد المتاح من المعلمين استخداما فعلا يساهم فى حل هذه المشكلات .

ل - عجز ميزانية التعليم عن الوفاء بمتطلباتها مما أساء كثيرا إلى مستوى الخدمة التعليمية لجميع اطراف المنظومة التعليمية . فالميزانية المخصصة لوزارة التربية والتعليم لا تكفى ولا توجد مساهمة شعبية تذكر . ولا تستخدم أى موارد اضافية أو جديدة فى تمويل التعليم .

بالإضافة إلى سوء الإدارة وعدم مرونة الكثير من اللوائح والقوانين ونحجر عقول بعض المشاركين فى صنع القرار إلى جانب عوامل الفقر والمرض والقيم الاجتماعية البالية والاتجاهات نحو التعليم خاصة فيما يتعلق بالفتيات .

وضعف الروح الإبتكارية فيما يخص جوانب المنظومة التعليمية وقلة العمل التطوعى فى حقل التعليم والمساهمة الشعبية فى حل مشاكله سواء بالعمل الفكرى اخلاق أو العمل اليدوى البسيط أو المساهمة العينية أو النقدية . وهناك من المساهمات ما لا يحتاج إلى ماأ ولكن لا تشجع ولا توظف هذه الاسهامات .

٤ - فيما يختص بالزامية التعليم العام ومدته ومراحله التعليمية

اتضع من نتائج البحث ما يلى :

أ - تشير الاحصاءات أن التعليم الابتدائى (الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الآن) رغم إقرار الإلزام غير قادر على قبول المستجدين حيث بلغت نسبة القبول فى التعليم الابتدائى عام ١٩٦٥/٦٤ وهو العام النهائى للخطة الخمسية الأولى ٧٦,٨٪ وكان مقدر له بالخطة ٨٧,٣٪ ثم صارت ٧٦٪ عام ١٩٧٠/٦٩ وكان مقدرا له بالخطة ١٠٠٪ . كما بلغت نسبة القبول عام ١٩٨٧/٨٦ وهو العام النهائى للخطة الخمسية الثانية ونهاية الفترة ٩٣,٩٪ وكان مقدر له ٩٦٪ .

بالإضافة إلى التفاوت في نسب القبول بين المحافظات وبين البنين والبنات .

ب - وصلت نسبة التسرب في الحطة الخمسية الأولى ٢٠٪ أما في الحطة الحسبة الثانية فقد وصلت إلى ٢٥١٪ . بالإضافة إلى نسبة أكبر من ذلك عن يجبرون على تكرار البقاء في سنوات الدراسة بسبب رسوبهم في الامتحانات في ظل النظم المعمول بها .
بالإضافة إلى عوامل أخرى عاقت تحقيق الإلزام مثل :

* بعد المدرسة عن موطن الإقامة وقلة المواصلات - نفاذ صبر بعض التلاميذ وتكرار رسوبهم -
عدم توافر أنواع التعليم المناسبة للمنطقة - افتقار المناهج إلى التشويق وطرق التدريس غير المناسبة -
وكبر سن التلميذ عند تطبيق عقوبة الإلزام - نقص الرعاية الاجتماعية والنفسية للتلاميذ داخل المدرسة -
عدم إتاحة الفرص للطلاب لمزاولة النشاط الرياضي والهوايات بسبب نظام الفترات - الامتناع عن تقديم الوجبة الغذائية التي كانت تقدم للتلاميذ من قبل .

* ارتفاع معدل الزيادة السكانية والعادات والتقاليد الموروثة بالنسبة للفتاة وقلة دخل الآباء ، مما يدفعهم لتسجيل أطفالهم - وانشغال بعض الأطفال بقوت يومهم .

* عدم توفر البيانات والاحصائيات الدقيقة عن السكان والأطفال في سن الإلزام من الجنسين .
ومعدلات القبول ونسب الترفيع . ونسب الرسوب والإعادة .

٥ - فيما يختص بمناهج التعليم العام والمزج بين الدراسة النظرية والنواحي التطبيقية

انتضح من نتائج البحث ما يلي :

أ - يغلب على المناهج الطابع النظري، وأهدافها مصوغة في عبارات عامة مطلقة والدراسات العملية بها شحيحة ، والمحتوى يتسم بطابع النمطية والتجانس الجامد ويزدهم بالعديد من الموضوعات التي تفتقر إلى التنسيق الأفقى والرأسى . فالحظتان لم توضحا بالمناهج المزج بين الدراسة النظرية والنواحي التطبيقية فلا توجد إلا إشارات عامة غير قابلة للتنفيذ . مثل ان مناهج الثانوى العام تمشى مع هوية الدارسين وتدفع بهم إلى احترام العمل اليدوى ، والاستمرار فى الإرتقاء بمستوى التعليم من حيث الكيف ، وتوفير متطلبات التنمية من قوة العمل المزهلة من مختلف المهن . فالطابع المميز للتعليم

فى الحطة الأولى هو التحصيل أما فى الحطة الثانية فقد أضيفت ١٥٪ للتدريبات العملية وهى أيضا شحيحة .

كما تتم المقررات بطابع الجمود والإخفاق فى إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة تحديات العصر .
وغياب المنهج الفكرى . والقصور فى الاهتمام بالإتقان الفرد من حيث احتياجاته واهتماماته .
ومحدودية المقررات الاختيارية .

ب - تعتمد طرق التدريس على الإلقاء من جانب المعلم والحفظ والاستظهار من جانب المتعلم .

ج - لا تقيس معظم الامتحانات بصورتها الحالية إلا الجانب المعرفى وفى أدنى مستوياته ،
فهى تقيس تذكر ما حفظه الطالب وتهمل المستويات العليا من الجانب المعرفى ، كما تفعل الجانبين
المهارى والوجدانى . وتتحصر عمليات تحليل النتائج فى مجموعة من النسب الثوية مع إغفال جوانب
القصور فى العملية التربوية إغفالا تاما .

د - اكتنف الكتاب المدرسى بعض العيوب فى نوعية الغلاف والورق والطباعة والاخراج فلم
تستغل امكانيات الكتب استفلاا واسعا منذ اخترعت المطبعة ودخل الكتاب المدرسة، ونادرا ما تجد
الخطط التعليمية تولى إعداده ما يستحق من الاهتمام . وقد يكمن فى هذه الظاهرة سبب اخفاق
الاصلاحات العديدة .

ه - يكاد النشاط المدرسى يكون شكليا والممارسة محدودة للغاية .

و - انحصرت تطوير المناهج فى الإضافة أو الحذف أكثر من الإبتكار والتجديد أو وضع أسس
جديدة لإتقاء وتنظيم الخبرات التعليمية .

٦ - فيما يختص بالمبنى المدرسية ومدى توافر المواصفات التربوية عند التخطيط

لها

يتضح من نتائج البحث ما يلى :

أ - تأخر تنفيذ مشروعات المبنى المدرسية أثناء الحطة الخمسية الأولى وأجز منها ٦٥٢٪

مما أدرج بالخطة فقط .

ب - لم تمشى تكلفة مشروعات المباني المدرسية التي تمديدت في الخطة مع معدلات الأسعار في السوق بالإضافة إلى أنه لا يستقيم وضع سعر موحد لتكلفة المباني لنفس الوحدة في المحافظات المختلفة .

ج - تؤكد الدراسات العديدة نقص المواصفات التربوية في المباني المدرسية من مختلفه الوجوه فأكثر من ٥٢٪ مزجر وغير صالح للعمل ، ٧٢٪ صالح . والباقي يتفاوت بين الصلاحية النسبية والتصدع . بالإضافة إلى المباني التي تنقصها المرافق ومياه الشرب والكهرباء والأقنية وسوء التهوية والإضاءة .

د - صرح للوزارة ببناء فصول ملحقة فقط وإيقاف بناء الوحدات المتكاملة من المباني المدرسية .

هـ - تقلص عدد الأبنية المدرسية خلال هذه الفترة فلم تراكب الزيادة السكانية الأمر الذي ترتب عليه أن ٦٠٪ من مدارس التعليم الابتدائي صارت تعمل بنظام الفترتين و ٤٠٪ من مدارس التعليم الإعدادي .

و - أما في الخطة الخمسية الثانية ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ فقد ادراج بالخطة ٤٣ ألف فصل ولكن الخطة ترى أن الميزانية لا تكفى لبناء هذه الفصول .

ز - عندما تطلب التوسع في ابنية التعليم الإعدادي نتيجة لمد الإلزام وزيادة الفصول فيه سنة بعد أخرى عاجته الوزارة بالتوسع في نظام الفترات والفصول الملحقة وغيرها من الإجراءات التي تضر بالعنصرية التربوية .

ح - أصبحت نسبة المدارس الصاغة ٦٢٪ ، ونسبة المدارس التي تتعدد فيها الفترات ٣٥٩٪ ونسبة المدارس الأيلة للمستوط ٧٧٪ ونسبة المدارس التي تنقصها الخدمات الأساسية والمرافق ٣٦٪ .

٧ - فيما يختص بعلم التعليم العام ومؤسسات إعداده

اتضح من نتائج البحث ما يلي :

أ - إنسمنة السياسة التعليمية تجاه إعداد المعادين بالتذبذب وعدم الاستقرار والإرتجالية .

وكان من أهم مظاهرها تعدد مصادر الإعداد وتعرضها للإبقاء تارة والإلغاء تارة أخرى . وتغير عدد الدراسة وثقافة التبول ، وتحديد مستويات المعلمين ومؤهلاتهم والصراعات بين المشولين عن اعداد المعلمين فكان ونظ الاعداد .

ب - إن اعداد المعلمين لا ينهض على أسس واحدة فممكن من تحقيق الكفاية التربوية إذ توجد مستويات ومؤهلات مختلفة بعضها مؤهل تربويا وبعضها غير مؤهل وكلها تعمل في مجال التدريس مما لا يحقق الاتساجم الضروري للعاملين في هذا المجال فقد خطط لاعداد معلم التعليم الابتدائي في الخطين الأولى والثانية في مدارس المعلمين والمعلمات والتي امتدت في الفترة الثانية الى خمس سنوات . وخطط لإعداد معلم الاعدادي والثانوي العام في المعاهد العالية وكلية اعداد المعلمين والمعلمات التابعة لوزارة التربية والتعليم بالإضافة الى بعض المعاهد والكنيات الجامعية الأخرى في الخطة الأولى أما في أثناء الخطة الثانية فقد أعدوا في كليات التربية وعددها ١٨ كلية إلى جانب كليات التربية الرياضية والاقتصاد المنزلي والتربية الفنية .

ج - لم تذكر الخطة الخمسية الثانية كيفية إعداد المعلم سواء معلم التعليم الأساسي أو معلم التعليم الثانوي . كما لم تحدد الأنواع المختلفة من التخصصات المطلوبة من المعلمين الذين سيتولون بالعمل داخل المدرسة ذاتها . ولم توضح التوضيح الكافي أعدادهم ولا في أي مرحلة سيعملون .

د - يوجد عجز عددي ونوعي في معلم التعليم الابتدائي (الحلقة الأولى من التعليم الأساسي) في كلا الفترتين ، ومعلمي التعليم الاعدادي والثانوي في الفترة الثانية .

هـ - غياب خطة رشيدة لتحديد الأعداد والتخصصات اللازمة لإعداد المعلمين من مدرسي التعليم العام .

و - التراخي في تدريب المعلمين أثناء الدراسة وجمود الأساليب المتبعة في برامج التدريب وتحويله إلى عمالة شكلية خالية من المضمون .

ز - التخلف الشديد في أوضاع المعلمين الوظيفية والمالية وعدم توفير عوامل الاستقرار النفسي والمادي للمعلم .

ح - تخلف مرتبات المدرسين ويرجع ذلك إلى أن التعليم يقوم على عمالة مكنته ثم أنه لم يغير

من تكنولوجياته تغييرا جوهريا خلال أجيال عديدة .

ط - إن السماح بتخلف مرتبات المدرسين يؤدي إلى فقدان كثير من أفضل المدرسين وتشغيل المستويات الأضعف من الخريجين الجدد .

ي - الهيكل النمطي لمرتبات المدرسين والذي يعامل المدرسين وكأنهم جميعا متشابهون ولا يقوم على أساس تقسيم وتدرج هرمي للوظائف مع ما يقابلها من أجور الأمر الذي أدى بدوره إلى اتجاه المعلمين إلى ترك وظائفهم والعمل في مجال الصناعة حيث يحصلون على أجور أفضل بكثير .

ك - تدنى النظرة الاجتماعية لهنة التعليم ومن ثم الاقبال عليها .

ل - بوزع المدرسون على أعداد أكبر وأكبر بمرور الوقت من التلاميذ على حساب النوعية .

م - تشكل مرتبات المعلمين ما يزيد على ٨٠٪ من الميزانية مما يؤثر على الاتفاق على الأشياء التي يحتاجها المدرسون لترفع إنتاجيتهم . مثل الكتب والأدوات والأجهزة وبرامج التدريب التجديدية أثناء الخدمة . مما جعل المدرس وكأنه يعمل مكثف الأيدي .

٨ - فيما يخص تمويل التعليم العام ومصادره

اتضح من نتائج البحث ما يلي :

أ - يوجد عجز في تمويل التعليم بصفة عامة وتمويل التعليم العام كجزء منه . فنسبة ما يخصص للتربية والتعليم في مصر أقل مما أوصى به خبراء اليونسكو حيث أوصوا بأن تكون المخصصات المالية للتعليم تتراوح ما بين ١٨٪ و ٢٠٪ من ميزانية الدولة .

وتنفق مصر على التعليم ٢٩٪ من الدخل القومي ورغم ضآلة هذه النسبة للمخصصات المالية للتعليم من الدخل القومي في مصر إلا أنها تشكل عينا على الاقتصاد القومي وهذه النسبة لا تتناسب مع ما أوصت به مؤتمرات وزراء التربية بأن تخصص كل دولة عام ١٩٦٢ ٥٪ من دخلها القومي وتخرج هذه النسبة حتى تصل إلى ٦٪ عام ١٩٨٠ .

وقد راجع تمويل التعليم عجزا نتيجة ظروف الميزانية العامة والالتزامات المالية التراكمية عليها وتزايد عبء الديون من القروض الأجنبية على نحو مستمر و بروز مشكلات حادة في الغذاء تتطلب أن

يوجه إليها الاهتمام بسرعة . ولكل هذه الأسباب تعجز الدولة أن تزيد من النصيب المخصص من مواردها الاجتماعية إلى التعليم أو أن تحافظ في بعض الحالات على ذلك النصيب الذي ينخفض حالياً . بالإضافة إلى ذلك يكتنف الاتفاق على التعليم صعوبات مثل :

- تذبذب الأسعار وتغير قيمة العملة من فترة إلى أخرى .
 - عدم وجود مستويات واضحة للاتفاق على العناصر البشرية العاملة في التعليم .
 - عدم التعرف بدقة على أعداد التلاميذ المقبلين بالمدارس .
 - صعوبة تحديد الاستهلاك السنوي من المياني .
- ب - لا يوجد تنوع في مصادر تمويل التعليم فمصادر تمويل التعليم كلها حكومية تقريبا .
- ج - لا توجد مساهمة شعبية تذكر في تمويل التعليم العام على المستوى المركزي أو المستوى المحلي .
- د - عدم قيام الادارات المحلية بجهود تذكر لجمع الأموال اللازمة لتمويل التعليم العام .
- هـ - قلة الوعي التعليمي بالريف وإهمال الوزارة له . وعدم قيام أجهزة الاعلام بواجبها في التوعية التعليمية مما ينعكس سلباً على تمويل التعليم العام في صورة هدر تعليمي من رسوب وتسرب . فيلاحظ أن الأموال المصروفة على التلاميذ الذين ينفصلون عن المدرسة منذ السنة الأولى أو الثانية أو الثالثة يستهلكون ما بين ٢٠٪ و ٤٠٪ من مجموع الميزانية المصودة للتعليم .
- و - الزيادة المستمرة في عدد السكان والعدل المرتفع لتلك الزيادة مما يجعل تأثير أي زيادة في اعتمادات التعليم ضعيفاً .

ز - قسمت ميزانية التربية والتعليم في الفترة الأولى بالخطة الخمسية ١٩٦٥/٦٤ - ٦١/٦٠ على مراحل التعليم المختلفة موضحة تكلفة كل مرحلة على حده وتكلفة التلميذ في المراحل المختلفة الأمر الذي لا يتوفر في ميزانية الخطة الثانية (٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) فالميزانية مقسمة إلى أبواب . باب أول ويختص بالأجور ، باب ثاني ويختص بالمصروفات الجارية ، باب ثالث ويختص بالمشروعات الاستثمارية، وتيوب الميزانية بهذا الشكل يجعلها غير واضحة ولا تتيح حساب كل مرحلة على حده من أبواب الإنفاق المختلفة . ولا توجد تكلفة للتعليم العام ولا لأي نوع من أنواع التعليم ولا لأي مرحلة

أخرى . بل تكلفة عامة إجمالية . وحساب تكلفة المرحلة أمر مطلوب بفرض تقدير تكلفة الوحدة وحساب انتاجية المرحلة .

ح - يلاحظ الأتى على توزيع الميزانية على أبواب الاتفاق .

* أن اعتمادات الباب الأول وهو الخاص بالاجور والمرتبات للمدرسين والعاملين بالوزارة يستحوذ على ٨٠٪ تقريبا من الميزانية وهو بهذا الشكل يمثل نسبة ضخمة تلتهم معظم الميزانية تاركة للأبواب الأخرى ٢٠٪ فقط .

* إن اعتمادات الباب الثانى وهى الاعتمادات الخاصة بالتفقات الجارية التى يعتمد عليها تسير العملية التعليمية ذاتها وتؤثر فى الطابع الكيفى والإرتفاع فى مستوى الخدمة التعليمية وتكافؤ الفرص وغيرها لا تحظى بزيادة تتناسب مع زيادة الباب الأول .

* إن الاعتمادات المخصصة للباب الثالث وهو المسئول عن الأبنية المدرسية كان ولا يزال لا يتناسب مع الاحتياجات عبر سنوات طويلة مما تسبب عنه الانتحاء إلى الأخذ بنظام الفترات المسائية والابقاء على المباني القديمة واستئجار الأبنية المعدة للسكن لفتح مدارس جديدة فيها وغير ذلك من الأمور التى تؤثر بالسلب على العملية التعليمية وتعوقها عن مستوى الأداء المطلوب .

* كما يعانى توزيع الميزانية فى نفس الوقت - على المحافظات تفاوتاً حاداً ويستحوذ ديوان الوزارة على نسبة ٢٪ تقريبا من ميزانية الوزارة .

ط - إن الميزانية بأوضاعها الحالية ذات طابع مركزى يلزم التصرف فيه بلوائح وقوانين وتعليمات مالية مصدرها الخزانة والسلطات المالية المركزية وتدعو الحاجة إلى تطوير هذه الموازنة التقليدية تطورا متدرجا إلى موازنة أداء وذات أهداف .

ى - إن الجهاز الذى يقوم بتمويل التعليم جهاز بطنى . يصعب أن يتلام مع المواقف الجديدة ولا يستطيع أن يعبىء موارد بشرية ومادية جديدة إلا باستخدام اعتمادات جديدة . وهو بذلك غير ملائم للحاجات الملحة والعاجلة للتعليم العام .

هذا ورغم تحركه القادة بشجاعة ولغوى ما تستطيع قدراتهم . ووضعت خبرات التخطيط التعليمى موضعاً عملياً منذ الستينات . وبالرغم من الجوانب الايجابية التى تحققت فقد ظهرت جوانب سلبية عديدة وبدأت تظهر مشكلات نقدية وبطالة . كما أدت إلى عدم التوازن داخل النظام التعليمى وبين الأقاليم وبين الريف والمدن . بالإضافة إلى مشكلة تناقص الموارد وارتفاع الطلب على التعليم والعجز فى القوى العاملة الماهرة الناتجة عن التدفق الشعبى على التعليم الثانوى العام الذى أدى إلى الضغط على الجامعات ومن ثم تخريج أعداد كبيرة لا يحتاجها سوق العمل مما أدى إلى ما يعرف ببطالة المعلمين إلى جانب البطالة الحالية فى سوق العمل ، والبطالة المقنعة بالإضافة إلى البطالة الناتجة عن العجز فى وجود العمل المناسب . والمبالغة فى تحديد الامكانيات . والنظام التعليمى البالى الموروث عن الدول الاستعمارية والتأهيل غير الكاف .

فقد عانت الخطتان بالإضافة إلى ما سبق صعوبات رئيسية أوصلت التخطيط التعليمى إلى ما هو عليه .

(٢) معوقات التخطيط فى مصر

إن التخطيط يحتاج إلى عناصر أساسية مثل : (١)

- المخطط
- الأساليب
- الأدوات
- البيانات والإحصائيات
- الأجهزة

(١) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :

- الفصل الثالث .

- همام بدرأوى ، زيدان ودسوقى حسين عبد الجليل ، " تخطيط التعليم فى مصر بين النظرية والتطبيق " ، مؤتمر قضية التعليم فى مصر - أسس الإصلاح والتطوير المنعقد فى ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٠ .

- Ernesto Schiefelbein , The Role of Educational Research in Conception and implementation of Educational Policies . The Latin - American Experience , Paris , on I.I.E.P. Seminar, 3-8 october, 1983 .

وهي كلها مطلوبة وضرورية ولكنها ليست كافية لتحقيق التخطيط الفعال وذلك راجع الى غياب ما يأتي :

أ - في الفترة الأولى من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠. (١)

- الهيئة المخططة .
 - نشر الوعي التخطيطي .
 - صحة البيانات والاحصائيات .
 - مشاركة الرأي العام .
 - اعداد الكوادر التخطيطية .
-
- == - على نصار ، متابعة الحطة الخمسية - المفاهيم والمناهج - بحث مناهج وأساليب المتابعة ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٨٣ .
- دسوقي حسين عبد الجليل ، " تقويم كفاءة أجهزة التخطيط العام في مصر " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، قسم أصول تربية ، ١٩٨٨ .
- محرم الحداد ، نحو تقييم نظام المتابعة في مصر ونظام المعلومات المرتبط به ، مذكرة رقم ١٣٧٨ ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٨٣ .
- (١) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الى :
- المؤتمر الثالث والعشرين للقادة الإداريين المنعقد في الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والذي كان موضوعه "الأبعاد الادارية للتخطيط القومي الشامل" ، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، لجنة برنامج القادة الاداريين ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٧٢ .
- المؤتمر الخامس والعشرين للقادة الاداريين المنعقد في الفترة من ١٩ يونيو إلى ٥ يوليو ١٩٧٣ والذي كان موضوعه " تنظيم البحث العلمي " ، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، لجنة برنامج القادة الاداريين ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٧٣ . فقد أوصى المؤتمر بضرورة ادخال المفاهيم والمبادئ الأساسية والنظرية والعلمية للتخطيط في البرامج الدراسية بالمدارس والجامعات بما يتفق والمستوى الدراسي ويساعد على نشر الوعي التخطيطي بين جميع المستويات ، وأيضاً بإعداد خريجي الجامعات ممن يتوافر لديهم الإستعداد والقدرات اللازمة للعمل في المجال التخطيطي ويمكن أن يتم ذلك من خلال الفترة من تاريخ تخرجهم لحين تعيينهم .
- رمزي الشاعر ، مبادئ الإدارة العامة ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩) .
- ابراهيم شيبا ، الإدارة العامة ، (بيروت ، دار الجامعة ، ١٩٨٣) .
- عبد الكريم درويش ، مبادئ الإدارة العامة ، (القاهرة ، مطبعة الانجلو المصرية ، ١٩٨٠) .
- المؤتمر الحادي والعشرين للقادة الاداريين المنعقد في الفترة من ٢ يناير إلى ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والذي كان موضوعه " تطوير أداء الخدمات العامة " ، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، لجنة برنامج القادة الاداريين ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٧٢ . وكان قد بحث موضوع " عدم وعي مستويات التنفيذ بالسياسات العامة للخدمات الجماهيرية التي تتبناها الدولة " .

- كفاءة الجهاز الإداري الذي يقوم بالتنفيذ .
- جدية الرقابة والمتابعة .
- التناسب بين الأهداف المراد تحقيقها والإمكانات المادية والبشرية .
- ترجمة الأهداف السياسية إلى أهداف تخطيطية قابلة للتخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة والتنظيم .

(ب) الفترة الثانية من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٧ . (١)

- المناخ الملائم للتخطيط في جميع مراحل ومستوياته .
- توفر الشروط السياسية والاجتماعية .

== ولقد أوصى هذا المؤتمر لحل هذه المشكلة أن تكون سياسات الخدمات واضحة ومحددة ومعلنة بحيث تسهل مهمة المخططين والمنفذين لها ، كما تعاون على فهم الجمهور لغايات وأبعاد حقوقه فيها . وهو ما يتطلب أن تعد الخطة بأسلوب واضح وأن تحدد مفاهيم المصطلحات المستخدمة بها بحيث تكون مفهومة للجميع على مختلف المستويات بطريقة واحدة . وأن تعلن السياسات بعد اقرارها ، وعند تعديلها لجميع الأجهزة على كافة المستويات بالوسائل الرسمية ، وللجمهور بكافة وسائل الاعلام ليتمكن كل أفراد الشعب من العلم الكافي بها .

- G.C.Rusco, The Conditions for success in educational Planning . Paris , UNESCO . I.I.E.P , 1980 .

- المؤتمر الثاني للقادة الإداريين الذي عقد في الفترة من ١١ إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٥ وكان موضوعه " المشاكل الإدارية المعاصرة " ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، لجنة برنامج القادة الإداريين ، القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٦٥ .

- إبراهيم درويش ، التحليل الإداري (القاهرة ، مطبعة الانجلو المصرية ، ١٩٧٣) .

- المؤتمر الثامن للقادة الإداريين الذي عقد في الفترة من ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ إلى ٢٩ فبراير ١٩٦٨ وكان موضوعه " المعالم الأساسية للخطة الإدارية في مرحلة التنمية مع التركيز على بعض المداخل لمطيات الإصلاح الإداري " ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، لجنة برنامج القادة الإداريين ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٦٨ .

(١) مزيد من التفصيلات يرجى الرجوع الى :

- الفصل الرابع .
- عزيزة الشريف ، مبادئ الإدارة العامة ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨) .
- علي نصار ، مرجع سابق .
- إبراهيم الميسوي ، التخطيط والمتابعة في الواقع الجديد في الاقتصاد المصري ، القاهرة =

- صحة البيانات والاحصاءات .
- مشاركة الرأي العام .
- الكوادر التخطيطية .
- كفاءة الجهاز الادارى الذى يقوم بالتنفيذ .
- وضع التشريعات اللازمة .
- جدية الرقابة والمتابعة .
- التناسب بين الأهداف المراد تحقيقها والامكانيات المادية والبشرية .
- ترجمة الأهداف السياسية إلى أهداف تخطيطية قابلة للتخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة والتقييم .

ثانيا : توصيات البحث ومقترحاته

تنقسم هذه التوصيات الى نوعين :

- أ - توصيات خاصة بالمعايير والأسس اللازمة لفعالية خطط التنمية وخطط التعليم. (١)
- ١ - يجب أن يكون كل من تصميم الخطة وتنفيذها مناسبين ، وأن يظلا مناسبين أثناء فترة التنفيذ .

معهد التخطيط القومى ، مركز الأساليب التخطيطية ، ١٩٧٢ .

- محرم الحداد ، مرجع سابق .
- محمد جبرى الحوت ، ناهد عدلى شاذلى ، " تشخيص النظام التعليمى كأساس لتخطيطه " ، مؤتمر قضية التعليم فى مصر - أسس الاصلاح والتطوير ، أسبوط من ١٣ إلى ١٥ اكتوبر ١٩٩٠ .
- أحمد عامر ، " علاقة التساند بين النظام السياسى والنظام التعليمى " ، مؤتمر قضية التعليم فى مصر ، أسس الاصلاح والتطوير ، أسبوط من ١٣ إلى ١٥ اكتوبر ١٩٩٠ .
- رمزى الشاعر ، مرجع سابق .

(١) لمزيد من التفصيلات يرجى الرجوع الى :

- الفصل الأول .
- الفصل الثانى .
- Seven Grabe , Evaluation , Manual , Socio - Economic Studies - 6 , Paris , UNESCO , 1983 .
- Qutub khan , A Survey of the Evaluation Methods and Techniques of Educational Plans , Programmes and projects within the Framework of the implementation =

- ٢ - يجب أن تتناسب الوسائل مع الأهداف .
- ٣ - يجب أن تكون أهداف الخطة مناسبة لأهداف التنمية على المدى البعيد .
- ٤ - يجب أن يكون التقييم للتمهيد للخطة مؤثرا . بمعنى أن تكون نتائجها قد اتضحت في صورة تمييز هام في العوامل الاجتماعية ومظاهرها .
- ٥ - يجب أن يكون للتقييم ثبات هام .
- ٦ - يجب أن ينتج التقييم تغيرا دائما بحيث يضع الأساس اللازم والضروري للتغيير المرغوب فيه على المدى الطويل .
- ٧ - يجب أن يكون التقييم فعالا . فلا ينتج إلا الحد الأدنى من المؤثرات الجانبية غير المرغوب فيها وبأقل تكلفة ممكنة .

كما يجب أن تضع الخطة التعليمية في اعتبارها ما يأتي

- ١ - أن تمتد الخطة نزولا من مجرد العمل على المستوى القومي الاجمالي البحث إلى الاقتراب من حقائق المحليات .
- ٢ - أن توجه اهتماما أكبر إلى التغيرات والتجديدات الهيكلية والنوعية اللازمة في منظومة التعليم النظامي .
- ٣ - أن تتوجه نحو علاج الظاهرة الخطيرة للفروق وعدم التكافؤ جغرافيا واجتماعيا .
- ٤ - أن توجه اهتماما أكثر نحو تقص النفقات التربوية مع المحافظة على جودة التعليم والارتقاء به .
- ٥ - أن تعمل على تطوير التعليم بطريقة أكثر تناسقا مع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأكثر شمولاً .
- ٦ - أن تركز على النواحي الابتكارية وغير التقليدية .
- ٧ - أن تهتم بالعمل التطوعي سواء الفكري أو العملي للمعلمين الشبان .

of Educational Policies , Paris, UNESCO , 1985 .

- Edward Suchman , Evaluating Educational Programmes Reading in Evaluation Research, 2nd edition, Rasal sage, New York Foundation 1977 .

Frank W. Banghart and Albert Trull J.R, Educational planning, (London , Mc Millan limited , 1973 .

وبخصوص معايير خطة التعليم توصي الباحثة بما يلي :

- ١ - وضع سياسة تعليمية واضحة يمكن تحويلها إلى أهداف قابلة للتخطيط والتنفيذ والبرمجة والمتابعة والتقييم .
- ٢ - تحديد أهداف كل مرحلة بحيث يكون الهدف واضحا ومحددا ومفصلا وقابلا للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم وذلك يقتضى ما يأتي :
 - ترجمة الأهداف فى الخطة ترجمة صحيحة .
 - مناسبة الأهداف للوسائل المتبعة .
 - مناسبة الأهداف للامكانيات المادية والبشرية .
- ٣ - تحديد شروط القبول فى كل مرحلة والأعداد المستهدف قبولها من الفئة العمرية القابلة بحيث تحقق تكافؤ الفرص التعليمية .
- ٤ - تحديد كثافة الفصل بما يتفق والمعايير التربوية والنفسية .
- ٥ - تحديد نسبة المدرس/ تلميذ .
- ٦ - تحديد المناهج الدراسية بما يتوافق وظروف العصر وتلاش المسافة بين النظرية والتطبيق فى كل من المحتوى وطرق التدريس والتقييم والكتب والأنشطة المدرسية والوسائل التعليمية وما يلزمها من تغيير أركان المنظومة التعليمية .
- ٧ - تحديد الأعداد والوصفات التربوية للمباني المدرسية لتحقيق أهداف التعليم مع دراسة الامكانيات الحالية ومدى الاستفادة منها . وما يلزم من الاستثمارات للمباني المدرسية الجديدة أو مناسبات الاحلال أو الاستكمال .
- ٨ - ربط التعليم العام بالتعليم العالى والجامعى فى تنسيق وتكامل .
- ٩ - تحديد أعداد ونوعيات التخصصات المطلوبة من المعلمين وأساليب وطرق ومؤسسات إعدادهم قبل وأثناء الخدمة .
- ١٠ - تحديد مصادر تمويل التعليم ومدى امكانية المساهمة الشعبية والدولية فيه .
- ١١ - تحديد أولويات التعليم وترتيبها حسب أهميتها .

(ب) توصيات خاصة بما يجب أن يكون عليه التخطيط التعليمي في مصر

١ - فيما يختص بفلسفة التعليم العام وأهدافه

أولاً : يجب أن يكون هناك إطار فلسفي للمجتمع تشتق منه فلسفة التعليم وأهدافه فتعقد الندوات والمؤتمرات والاجتماعات وتقام الدراسات على مستوى قطاعات المجتمع الفكرية والشعبية والإقتصادية والسياسية والدينية والآباء والمعلمين والتلاميذ وغيرهم لمناقشة أهداف المجتمع التي يشتق منها أهداف التربية ، أو على الأقل وضع احتياجات المجتمع وتصوراتهم للمستقبل كل في قطاعه أو مجاله فتضع كل فئة تصورها لما يحتاج اليه المجتمع في قطاعها ثم تجمع هذه التصورات وتنسق فيما بينها وتوضع على الأقل نوع من الأهداف المتفق عليها مبدئياً مع مراعاة كافة الاتجاهات والتوجهات العقائدية المثلة للمجتمع المصري على أن يظل ذلك مظلة المصلحة العليا للدولة مراعين في ذلك التقنيات التربوية المناسبة للمجتمع المصري . ويتم الاستفتاء على هذه الأهداف ميدانياً عن طريق المسوح وقياس الرأي العام والتحرك الميداني الفعلي حتى تكون مثلة للواقع . فإذا ما تم ذلك وتم الاتفاق على الأهداف الكبرى يقوم المختصون بصياغتها على المستوى الاستراتيجي ثم على مستوى السياسة التعليمية وتحويلها الى اجراءات سلوكية معرفية وحركية يمكن قياسها وتقويمها . وتعد لها الامكانيات المادية والبشرية المناسبة من المال اللازم والمعدات والتجهيزات والمعلمين المؤهلين المؤمنين بهذه الأهداف .

ثانياً : يجب أن يكون الهدف محدداً وواضحاً ومفصلاً .

ثالثاً : العصل على وضع أهداف فرعية ومشتقة من الأهداف الكبرى .

رابعاً : يجب ترجمة الهدف ترجمة واضحة ومناسبة بحيث تصعب قابلية للتخطيط والتنفيذ والمتابعة

والتقويم .

خامساً : يجب أن تتناسب الأهداف الموضوعية بالحطة مع الامكانيات المادية والبشرية للبلاد .

٢ - فيما يختص بسياسة القبول وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

أ - يجب مراعاة أسس التوجيه التعليمي والمهني في سياسة القبول التي تحتم وضع الطالب في المرحلة التعليمية المناسبة لقبوله ورغباته وقدراته فلا يكون التحصيل هو المعيار الوحيد للطلاب أو التلميذ ، ولكن يكون القبول على أساس القدرة والميل والأستعداد والرغبة بحيث يراعى الأساس التربوي والنفسى للطلاب وعلى ذلك يلزم إعادة النظر في نظام القبول المعمول به حاليا الذي يعتمد على إمتحان الشهادة الإعدادية كمعيار وحيد لتحديد نوعية المقبولين بالتعليم الثانوى (عام وفنى) واعدادهم بناء على درجاتهم ويكمن الخطر فى الأخذ بهذا المعيار فى احكامه القياسية التى يقصرها على توجيه التلاميذ الى الأنواع المختلفة من هذا التعليم .

ويكون سياسة القبول بتحقيق الإستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والا يترك منهم خارج أسوار المدرسة من ينضمون الى جيش الأميين فى البلاد .

وأن يراعى فى قبول التلميذ فى المراحل التالية للإلزام قدرات التلميذ وامكانياته وميوله ورغباته ونوع العمل الذى يريد ويحتاجه .

وأن يسمح بالتنقل الأفقى والرأسى بين جميع أنواع التعليم ، وأن تكون هناك قنوات إتصال بين أنواع التعليم المختلفة بحيث لا يحدد مصير التلميذ عند سن الرابعة عشرة .

(ب) العمل على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وذلك بالعمل على استيعاب جميع الأطفال المزمين بمرحلة التعليم الأساسى والا يترك منهم خارج أسوار المدرسة ممن ينضمون إلى جيش الأميين فى البلاد ويتطلب ذلك أن تعمل الوزارة والمكليات على استكمال نسب الاستيعاب وتنفيذها واخذ من النهج عن طريق التسرب والرسوب ومراعاة الا تكون المتوسطات على حساب المزمين فى الريف والأماكن النائية والفتيات . فيتم استيعاب جميع الأطفال المزمين فى جميع أنحاء البلاد بصرف النظر عن السن صغيرا كان أو كبيرا ، وعن المكان ريف أو مدن أو صحارى أو مناطق نائية أو منعزلة أو محرومة أو فقيرة ، وبصرف النظر عن الأصول الاجتماعية والعرقية والدينية والجنسية والاقتصادية مع مراعاة الموهوبين والمتخلفين ويطىء التعليم وغيرهم .

(ج) ويتم تحقيق تكافؤ الفرص اذا ما وضعت وزارة التربية أمان عينها أن تكون خدماتها التعليمية بكل نوعياتها ممكنة الوصول لكل المجتمعات والبيئات على طول البلاد وعرضها فى الريف

كما فى الحضرة ، للفقراء ، كما للأغنياء ، للهنين كما للهنات ، للكبار كما للصغار ، وهذا يعنى أن يعطى الريف بقدر مناسب لحجم مكانه بخدمات تعليمية من تعليم أساسى الى تعليم ثانوى عام ببرامج متنوعة ومناسبة للبيئات والاحتياجات الريفية .

د - لابد أن يتحقق تكافؤ الفرص التعليمية خلال عملية التعليم ذاتها فالأطفال فى الأسر محدودة الدخل والثقافة يحتاجون الى مزيد من الجهد والرعاية خلال العملية التعليمية المدرسية ذاتها وذلك بهدف تخفيف حدة هذه الفوارق حتى يكون هؤلاء الأطفال متكافئين ولو بمقدار فى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وتكون هذه الظروف بالحد الذى لا يسمح بضياغ فرص التعليم على أحد أو تهديدها أو التأثير عليها بسوء .

هـ - أن تراعى ظروف المناطق النائية والمحرومة والبدو فيوضع التعليم المناسب لظروفهم وذلك بالاهتمام بمدارس الفصل الواحد فى تلك المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة. على أن تحسن برامج هذه المدارس بحيث لا تصبح مناهجها مجرد صور معتلة أو منخفضة من مناهج المرحلة الابتدائية وفتح قنوات بينها وبين مدارس التعليم الأساسى العادية .

و - أن تراعى العوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية حيث يفترض تكافؤ الفرص التعليمية أن يسبقه وصاحبه تكافؤ أو تقارب على الأقل فى "فرص" الاقتصادية والاجتماعية التى تتوافر للنشء. ممثلة فى أحوالهم الأسرية ، فلا يعنى تكافؤ الفرص مجرد فتح الباب على مصراعيه للتعليم بالمجان لجميع أفراد الشعب دون اعتبار لأحوال هؤلاء الأفراد الأسرية المتباينة وبصرف النظر عما هم عليه سلفا من فروق تبلغ حدا مفرغا فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى .

كما أن توفير مستوى اقتصادى ملائم كحد أدنى لمعيشة الفرد يستطيع أن يضمن لقمة عيشه فلا يصره التفكير فيها عن أشياء كثيرة منها التحصيل الدراسى والتفرغ له وتحقيق السير بنجاح فيه الأمر الذى يستلزم معونات أولية تتعلق بالتغذية والكساء والانتقال والحصول على الكتب والأدوات وما إلى ذلك من خدمات أساسية لازمة .

ز - إعادة النظر فى الازدواج التعليمى بين التعليم النظرى من جانب والتعليم المهنى من جانب أفر لى يقضى على النظرة الطبقية بين أنواع التعليم المختلفة وإعادة النظر فى السلم التعليمى وفى المحتوى وفى الشرائح والأساليب والاهتمام بربط التعليم بالعمل والبيئة .

ح - تكييف التعليم مع خصائص البيئات والجماعات المختلفة واهتماماتها وحوافزها ومواجهة جوانب القصور في المناطق المحرومة وبخاصة في الريف عن طريق تحقيق تعليم يحقق للفئات المحرومة هنا أساسيا للمواطنة .

ط - تهيئة الظروف المناسبة للزى الميول والاستعدادات المختلفة وهنا يدخل مبدأ التوجيه الفعلى كعامل هام فى هذه الناحية .

ى - وتهيئة تكافؤ الفرص التعليمية تكون بتهيئة القدر المشترك من الخدمات التعليمية الى المرحلة التى يمكن أن تتحملها ميزانية الدولة ، وكلما ارتفعت هذه المرحلة التعليمية كان ذلك أفضل .

ك - كما يمكن استخدام التقنيات الحديثة وعمليات التيسير اللازمة لتيسير النحو وتيسير الكتابة مما يجعل التعليم يسير المثال لكل أبناء الشعب ونجويد التعليم ورفع كفايته وزيادة مرونته بحيث يكون التحرك يسيرا فى الاتجاهات الأتقية والرأسية بحيث تتحطم الحواجز القائمة بين تعليم وتعليم أو بين تعليم فئة وتعليم فئة أخرى .

٣ - فيما يختص بمجانبة التعليم العام والارتفاع بمستوى الخدمة التعليمية

نوصى الدراسة بما يلى :

أ - العمل على تحسين مستوى الخدمة التعليمية بالوسائل التربوية سواء فيما يخص النظام التعليمى نفسه كمعالجة ظاهرة التسرب والرسوب والاهتمام باعداد المعلمين وزيادتهم ومراعاة العدالة فى توزيع الخدمة التعليمية بين الريف والمدن ومناسبة المناهج للفئات المختلفة ... وغيرها .

ب - يتطلب رفع مستوى الخدمة التعليمية وجود مدارس صالحة مستكملة المرافق ، كاملة التأتيت وكتب مدرسية جيدة الطباعة وأدوات وخدمات للنشاط ، كما يتطلب أيضا معلما مسترشحا ماديا وتمويل مناسب .

ج - معالجة سوء مستوى الخدمة التعليمية الناجمة عن عوامل اجتماعية واقتصادية تربويا .
فيمكن معالجة نقص الوعى والثقافة لدى الآباء باليوم الدراسي الكامل وذلك لاتاحة أطول فرص تعليمية ممكنة للطفل . واقتصاديا بتقديم وجبة صحية لأطفال المناطق الفقيرة والمحرومة .

إن القاعدة الأساسية في جميع أنظمة التعليم هي القول بأن كل طفل يجب أن يتعلم بالتوقيت الكامل في المدرسة ويترب على هذا أن الذين لا تتاح لهم فرصة الاستفادة من هذه القاعدة قد حكم عليهم بالبقاء على حافة الأمية والذين ينطبق عليهم هذا الأمر من الأطفال والشبان يعدون بالملايين وأن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن المشكلة تعد من أكبر المشاكل التي يواجهها من تقع عليه مسئولية التخطيط التربوي.

د - انشاء جهاز لبناء وتطوير المباني المدرسية بما يتناسب والظروف المحلية للمجتمع المصري .

هـ - استخدام الوسائل التعليمية الحديثة والتجهيزات بحيث يواكب التعليم في أساليبه وطرائقه التطور العلمي والتكنولوجي المعاصر وأن يكون أداة حقيقية لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي في البيئة المصرية .

و - اشراك القادرين من الشعب في المساهمة النقدية والعينية والتطوعية وبأى صورة من صور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم .

ز - رفع أجور المعلمين ومنحهم فرص الترقى وتنظيم عملية الهجرة المؤقتة والدائمة للمدرسين الى البلاد العربية .

ح - الأخذ بالأسلوب العلمي في رفع مستوى الخدمة التعليمية ومعنى ذلك الاستناد الى نتائج البحوث والدراسات العلمية التربوية والتطبيقية التي تجربها مراكز البحوث في مجال التعليم .

ط - الأخذ ببداى الإستمرارية في العمل على رفع مستوى الخدمة التعليمية بما يتفق مع تغيرات واقع الحياة وحركتها في المجتمع .

ي - الحاجة الى حلول ابتكارية وتطوعية للعمل على رفع مستوى الخدمة التعليمية من أجل تحقيق الطموحات والأمال التربوية .

٤ - فيما يختص بالزامية التعليم العام ومدته ومراحله التعليمية

توصى الدراسة بالعمل على تلاقى كافة العيوب التربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

لتحقيق الإلزام وذلك عن طريق :

أ - مد الإلزام حتى يشمل المرحلة الثانوية فمد الإلزام مطلب شعبي وعالي فقد رفعت الغالبية العظمى من دول العالم شعار الإلزام والتزمت بتوفير حد أدنى من التعليم الإلزامى المجانى لكل ابنائها وأن هناك اتجاهات عامة فى الأنظمة التعليمية المعاصرة الى اطالة فترة الإلزام لاعتبارات اجتماعية وتربوية على جانب كبير من الأهمية . فمع التغيرات الاجتماعية والتحسين المستمر فى مستويات المعيشة زادت مطامح الناس وآمالهم فى الحياة ومنها التمتع بفرص التعليم ، فمن المسلم به أنه كلما طالت فترة تعرض الفرد للمؤثرات الثقافية والتربوية الموجهة ، كلما زادت امكانياته وقدرته على المواطنة الصالحة سواء من الناحية السياسية من حيث الممارسة الصحيحة للحقوق والواجبات أو من الناحية الاقتصادية من حيث زيادة قدرته على الانتاج والتكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة أو من الناحية الاجتماعية من حيث استمتاعه بحياته واوقات فراغه .

ب - الاقتناع بأن وجود مواطنين متعلمين أمر ضرورى لفاعلية النظام الديمقراطى ولجماحه .

ج - أن اطالة مدة التعليم المتاح للجميع وتمكين الطفل أن يتقدم من مستوى الى آخر حتى يبلغ مرحلة التعليم العالى دون أن يوصد الباب فى وجهه ودون أن يتقرر مستقبل الطفل بصفة نهائية فى سن العاشرة أو الحادية عشرة مطلب لحل اشكاليات العدالة الاجتماعية .

د - تملك مصر ثروات اقتصادية كبيرة لكنها تحتاج الى تنمية ويرجع ذلك أساسا الى عدم استغلال هذه الثروات استغلالا كاملا تتحقق معه تنمية اقتصادية حقيقية . فهناك الصحارى الواسعة والبحار الممتدة بطول حدود مصر الشمالية والشرقية بالإضافة الى نهر النيل والبحيرات وبحيرة المد العالى وتملك مصر ثروة بشرية كبيرة بحساب الأعداد ولكن هناك نسبة كبيرة أميون أو لا يجيدون أى مهارات فنية وحسن استغلال هذه الثروات سيعود بلاشك باختر والنفع على المجتمع ويزيد من طاقاتها وامكانياتها ويرفع من مستواها الاجتماعى ويحقق لها الرفاهية ولا يقوم بذلك إلا بنشر التعليم ومد الإلزام وتطوير المناهج بحيث تستطيع هذه القوى أن تشارك فى تنمية هذه الثروات .

هـ - فيما يختص بمناهج التعليم العام والنزج بين الدراسة النظرية والنواحي

التطبيقية

توصى الدراسة بما بلى :

أ - يجب أن تعمل المناهج على تزويد الفرد بخبرة متقدمة متجددة تمكنه من القيام بالدور الذى

يتناسب مع هذه الخبرة فى شتى مواقع العمل والانتاج ولا يتأتى ذلك الا بالمزج بين الدراسة النظرية والتطبيق فى معالجة جميع أرجاء النظرمة التعليمية ومن أهمها المناهج بمعناها الواسع من مقررات دراسية ، وكتب ، وأنشطة مدرسية ، وطرق تدريس ، ووسائل تعليمية ، وطرق تقويم ، والمعلم واعداده، والمباني المدرسية المناسبة لذلك والتمويل الكافى .

إن التطور المتواصل فى تقنيات الانتاج يدعو الى الاعتقاد بأن التكوين الذى يحصل عليه الطالب عن طريق التعليم التقليدى لا يكفى لتلبية احتياجات المؤسسات المتزايدة فهناك انتقادات موجهة الى المناهج التربوية عن طريق القطاعات الاقتصادية التى ترى أن تلك المناهج يقلب عليها الصبغة النظرية وأنها بعيدة كل البعد عن حقائق الحياة الصناعية .

ومن واجبات المدرسة أن تقدم للتلميذ قاعدة متينة من المعلومات التى يستطيع فيما بعد أن يعتمد عليها فى تنمية ملكاته المختلفة . ومن واجبها أيضا أن تقوم بتهديب الملكات العقلية وأن تدفع الفكر الخلاق الى الأمام وأن تسمى لدى الفرد القدرة على فهم القوانين العلمية وعلى تطبيقها من الناحية التقنية وأن تساهم فى تنمية بعض القابليات العامة وفى تعزيز المواقف الايجابية من العمل ومن آداب السلوك فى العمل . وتعمل على تكوينهم لا لممارسة مهنة معينة فحسب ، بل ينبغى كذلك أن يجعلهم قادرين على التكيف مع مختلف المسئوليات التى قد تناط بهم وعلى التكامل باستمرار تبعاً لتطور أشكال الانتاج وظروف العمل . كما ينبغى أن تقدم التربية فرصا كثيرة للتنقل فى مجال الوظيفة وأن تساعد الإنسان فى تعديل اتجاهه المهنى فما لاشك فيه أن التربية غابتها فى ذلك .

ويجب أن تخضع المناهج لتغيير جذرى بحيث تتجنب النزعة الموسوعية التى قد يجبر اليها اتساع المعرفة وحيث يجعل مضمونها أكثر تلازما مع حاجات العصر العلمية والتقنية ، فإن هدف المناهج السليمة تزويد الطاب بأدوات البحث الأساسية ووسائل المعرفة التى تمكنه من مزيد منها . وهكذا فهناك الحاجة الى مناهج تستهدف تكوين المواقف والمهارات والمعلومات الأساسية التى تمكن المتعلم من الحصول دوما على مزيد من المعرفة والخبرة وعلى مواجهة مشكلات عصره ومتطلبات حياته مواجهه مزودة بالأسلحة اللازمة .

ب - أصبحت النظرية التربوية السائدة هى التى ترى أن المدرسة جزء من المجتمع ولهذا يجب أن يسير المنهج مع تطور التربية ويزود التلاميذ بالخبرات لكى تساعدهم على حل المشكلات التى تقابلهم فى حياتهم اليومية .

وعندما تضع فئة من المفكرين التربويين منهجا معيناً لفئة من التلاميذ يعيشون في مكان وزمان معينين فإن على هؤلاء المفكرين أن يدرسوا العناصر الثلاث الآتية في ضوء الثقافة العامة للمجتمع وهي:

* التلاميذ : وهم العنصر الذي يشكل الأفراد الذين يقدم لهم المنهج وهذا يعني معرفة مراحل نموهم وحاجاتهم النفسية وميولهم ودرجاتهم وقدراتهم واتجاهاتهم كي يكون المنهج مناسب لهم في كل مرحلة من مراحل حياتهم .

* المعلمون : وهم العنصر الذي يقدم المنهج للتلاميذ . ويكون ذلك بالاتصال بهم وإشراكهم في وضع المناهج لأنهم على صلة بالتلاميذ ويعرفون ما يحتاجه مجتمعهم من معارف وأفكار ومعلومات .

* الموضوع : وهو المادة المقدمة في المنهج والتي تتضمن الموضوعات التي ستبحث في كل مادة دراسية على حده وبإعنى في ذلك الحدائق والسهولة والترابط والموضوعية العلمية . وكل ذلك بما يتناسب والإمكانات الموجودة والممكن تطبيقها في البيئة المحلية وذلك في ضوء الثقافة العامة للمجتمع .

وبعد ذلك يدرسون المشاكل التي تواجه تلك الفئة من الناس واحتياجاتهم وأهدافهم وغاياتهم بالإضافة إلى دراسة الأسس التاريخية الفلسفية والاجتماعية والنفسية .

أن بناء المناهج والمعارف من ناحية الأفكار والمعلومات واخبرات تقتضى بناء متدرجا لمناهج كل مادة دراسية ، بناء متدرجا طوال مرحلة دراسية واحدة وخلال المراحل الدراسية كلها وذلك في ضوء قدرة التلاميذ على استيعاب هذه المعلومات حسب نضجهم الفكري في مختلف المراحل . كذلك يقتضى البناء في نفس الوقت النظر إلى كل مادة دراسية في صلتها بالمواد الأخرى . وليس الغرض من هذا مجرد تفادي التكرار وإنما قيمته إلى جانب ذلك أن ترتبط المعلومات المختلفة لتلقى الأضواء المتنوعة على مواقف الحياة ومهارتها ومسائلها ومشكلاتها .

ويجب أن يراعى في المناهج الدراسية حرية التعلم في اختيار ما يشاء وقابليته النفسية ودوافعه، فالتعلم وخاصة إذا كان من الراشدين ينبغي أن يكون حراً في اختيار نوع التكوين الذي يريده لنفسه والمدرسة التي يريدها والتسجيل في المستوى الذي يناسب وانتقاء المواد الاختيارية والتكيفية التي يهتم بها بالإضافة إلى المواد الإجبارية في المدارس . ويشتمل المنهج في بعض البلدان المتقدمة (المانيا الغربية) على ثلاث فئات من المواد :

* المواد الاجتماعية .

* المواد التكيفية .

* المواد الأساسية .

وتشكل الفئة الأولى والثانية لب المعرفة الضرورية لتلازم التلميذ مع المجتمع ولكنها تتضمنان مواد اختيارية أما الفئة الثالثة فنموادها اجبارية بالنسبة الى سائر التلاميذ .

إن أحداث تغيرات ومحسبات أساسية في المنهج ليس بالشىء الذى يمكن المجازة بمجرد اشعار أو اشارة إصبع ، ولكى تتوفر فرصة نجاح حقيقية فإن المطلب الأول هو الوصول الى فهم أوسع لما يقترح ، والمطلب الثانى هو ايجاد اجماع مشجع يرتكز على أسس عرضة من أولئك الذين سيطلقون بالتنفيذ وهم المدرسون والمشرفون فى طول البلاد وعرضها وذلك يتطلب جهدا فى تدريب المدرسين . كما يتطلب اعداده مرشد للمعلم وكتب دراسية وأدوات ومقتنيات مناسبة أخرى . ومجرد توزيع هذه الأشياء قد يكون فى حد ذاته المجازا ، مع عدم وجود تسهيلات فى التخزين وخدمات بردية جيدة ، ثم تأتى بعد ذلك عملية المتابعة لمراجعة كيفية سير الأمور وللإجابة عن أسئلة المدرسين وللمحاولة التعرف على انطباعات الطلاب وعلى مقدار تعلمهم . وربما لمحاولة أحداث التعديلات الضرورية فى ضوء التغذية الراجعة .

وعندما يتم الاتفاق على تطوير المناهج يجب النظر الى المقرر الدراسى باعتباره عنصرا واحدا فى منظومة المنهج والأخذ بالأسلوب العلمى فى تخطيط المقررات الدراسية وهو الأسلوب الذى يستند الى نتائج البحوث والدراسات العلمية والى التجرب الميدانى قبل التعميم ، ويجب الأخذ ببداً استمرارية التطوير بما يتفق وتغير واقع الحياة وحركتها فى المجتمع والاتجاه نحو جعل الهدف الرئيسى هو تمكين الطلاب من التعليم الذاتى والاتجاه نحو ربط محتوى التعليم بالانتاج والتنمية الاقتصادية ، وربط التعليم بالبيئات المتنوعة ويفتضى ذلك مرونة المقرر الدراسى وتضمنه لعدد من البدائل التى تكفل الوصول الى المستويات المرغوبة ، وتكيف المنهج وطرق التدريس لمجموعة طلاب أكثر تنوعا وتكيفة للتلميذ السريع والبطيء ، للأكثر ولأقل ميلا للدراسة الأكاديمية ، وللتنوع الواسع فى البيئات والظروف ، وللمتجه نحو الجامعة ، والمكتفى بالدراسة الثانوية وللمتردد بين الاثنين .

ومن أمثلة تطوير المناهج فى بعض الدول المتقدمة تطوير المناهج فى ألمانيا الغربية عندما استدعت الحاجة الى تطوير المناهج شاركت فى تطويرها جماعات مختلفة منها جماعات المدرسين على مستوى المدارس المحلية آخذة فى حسابها التغذية الراجعة التى أمدها بها جماعات أولياء أمور الطلاب والمجتمع المحلى بصفة عامة ضمن إطار وضعته الولاية .

كذلك جاء الباحثون العلميون ضمن الجماعات التي اهتمت بتطوير المناهج وهؤلاء يعدون مشروعاتهم للعدى البعيد وتحاول أن تتوصل الى ابداعات عميقة وقوية فى مجال التطوير ، بالإضافة الى وزراء الثقافة فى الولاية وهؤلاء تنوع اهتماماتهم ومساعدتهم نحو المقاييس الاصلاحية السريعة فى تطوير المناهج ، بالإضافة الى الباحثين النظريين والمنفذين ، ونجد أن الحكومة الفيدرالية من خلال وظائفها التشريعية والادارية منغمسة الى درجة حيوية وهامة فى تطوير المناهج وذلك باللجوء الى لجان البحث والمعاهد الاستشارية على كلا المستويين المحلى والفيدرالى كى تقنن قراراتها بهذا الخصوص بالإضافة الى الأحزاب السياسية التى تمارس نوعا خاصا من التأثير كما أن لديها الكثير والكثير مما تقوله فيما يتعلق بالسياسة التعليمية . (١)

ج - يجب مراعاة المواصفات التربوية فى الكتاب المدرسى من حيث الاخراج والطباعة والشكل والورق والمستوى العلمى والعملى المناسب للمناهج التى تعد لذلك وبالقدر الكافى لاعداد الطلاب وتحديث الكتب المدرسية لجميع صفوف المرحلتين الإلزامية والثانوية على نحو يراعى أن تكون اللغة والمفردات من مستوى السن العقلى للطلاب ليستطيع الفهم والاستيعاب . علما بأن هذه العملية شاقة جدا لعدم وجود دراسة واضحة لمفردات اللغة العربية المناسبة لسن الطالب العقلى فى الصفوف المختلفة كما هو الحال فى اللغات الأجنبية والتركيز على المفاهيم الأساسية فى المادة وكذلك التدريب على المهارات الأساسية والانتباه الى غرس العادات والاتجاهات والقيم المناسبة لسن الطالب العقلى ونواحي نموه الأخرى فى ذلك الصف دون وعظ مباشر ينفر منه المتعلم .

د - يجب أن تقيس الامتحانات بالإضافة الى الجانب المعرفى، الجانب المهارى والوجدانى مع الإهتمام بجوانب القصور فى العملية التربوية . ويجب أن تشمل العملية التقييمية كل ما تتضمنه مناهج الدراسة من مواد نظرية ومواد عملية وفنية وأهداف تربوية وأن تعد الاختبارات المناسبة حسب طبيعة كل مادة بقياس مدى تقدم الطلاب فيها ويقتضى الأمر تشكيل مجموعات عمل لوضع المقاييس واختبارات تقيس الجانب المهارى واستخدامها فى بعض امتحانات النقل والامتحانات العامة على أن تسمح تدريجيا وكخطوة مبدئية على الطريق يتعين احياها الامتحان العلى فى البرامج العملية للتعلسم

(١) هانزج . لينجنز وباربارا لينجنز ، التربية فى المانيا الغربية ، نزوع نحو التفوق والامتياز ،

ترجمة محمد عبد العليم موسى (الرياض ، مطبعة مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٢) ص ص

الأساسي وتحليل نتائج الاختبارات الشهيرة وتشخيص صعوبات التعليم وتصحيح مسار العملية التعليمية من خلال دروس المراجعة أو الفصول العلاجية على أن يرتبط بذلك الجدبة في استخدام البطاقات المرسبة وتحليل نتائج الامتحانات العامة في ضوء الأهداف المعلنة للعملية التربوية على أن تنشر ما تتوصل إليه هذه الدراسات للأخذ به كتفذية راجعة تقييد واضعى البرامج ومنفذها ووضع الضوابط لدرجات أعمال السنة ، وتنظيم برامج تدريب للمعلمين والنظار والموجهين تستهدف الاستفادة من عملية التقييم في الارتفاع بكفاءة العملية التعليمية .

أما من ناحية التقييم فإن معايير التقييم ينبغي أن تقيس مدى التقدم الذي يحرزه كل فرد ودرجة مطابقته للمعايير المحددة سلفا . ولئن كانت طريقة التنقيط ومنح الدرجات تسمح بمقارنة نتائج الفرد مع غيره فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار التقدم الذي أحرزه التلميذ بالنسبة لنقطة انطلاقه .

إن التقييم الحقيقي لتحصيل التلميذ أو الطالب لا ينبغي أن يعتمد على امتحان واحد قد لا يفي بالفرض بل لا بد من ملاحظة عمله خلال كل مرحلة دراسية وهنا التقييم ينبغي أن ينصب لاعلى المعلومات المحفوظة بل على تقدير الكفاءة الفكرية بالدرجة الأولى كالقدرة على المحاكاة العقلية أو النقد السليم والتمكن من حل المشكلات . وينبغي أن يكون المقصود من الامتحانات بالدرجة الأولى المقارنة بين المهارات التي يحصل عليها الطالب بحسب الظروف وبحسب الوسط الذي يعيش فيه . ولا ينبغي أن نعتبر نتيجة الامتحان نهائية بل يجب أن تكون نقطة انطلاق لزيد من المعرفة وأن تكون وسيلة يستدل بها الطالب على مدى فعالية الطريقة التي اتبعها .

ومن الجدير بالذكر أن الطرائق الحديثة في التعليم ، كالتعليم والتعليم بواسطة العقل الآلى والتعليم المتلفز ومختبرات اللغات وغير ذلك من وسائل التعليم الذاتى تسمح اليوم بتنظيم الامتحانات بكيفية خاصة .

وأخيرا من المتوقع أن تسند الوظائف في المستقبل لا على أساس الشهادات المدرسية أو الجامعية بل على أساس التقييم الموضوعى لقدرة الشخص على أداء وظيفة ما أو عمل من الأعمال ومن المتوقع أيضا أن تقع مسئولية الانتقاء على عاتق أرباب العمل ، وباختصار فإن وضع طرائق جديدة في تقييم النتائج ومراجعتها من شأنه أن يحرر الإنسان من تقاليد بائدة في التعليم ومن معايير في الكفاءة المهنية لا تقوم على أساس سليم وعلى سبيل المثال فقد ألقى الامتحان الذي كان يجرى في نهاية المرحلة

الثانوية في السويد ولم يعد الإخراط في التعليم العالي مشروطا بالنجاح في الاختبارات الكتابية أو الشفهية كما هي العادة وقد صار المستولون في التربية يستعملون بطرائق متنوعة الى أبعد الحدود لتقييم ملكات الطالب حتى أن هنا الأخير له الخيار في أن يبرهن على كفاءته بالنقاط مناظر فيلم قصير أو تسجيل شريط مخفظ أو تأليف ديوان شعر أو رسم لوحة فنية أو القيام بعمل في النحت أو تقديم مشروع لتشييد مدينة من المدن .

هـ - يجب الإهتمام بالنشاط المدرسي في جميع جوانبه وأشكاله . وفعالية النشاط المدرسي يوصى بما يأتي :

١ - توفير الأماكن للأدوات والمواد اللازمة لممارسة الطالب الفعلية للنشاط .

٢ - ارتباط النشاط المدرسي بموضوعات المقرر الدراسي .

٣ - إتاحة الفرصة لتعدد أوجه النشاط المدرسي ليختار الطالب ما يناسبه .

و - لا بد من تغيير طرق التدريس وأن تعتمد على العمل ، فتجديد طرق التدريس هو الوسيلة الذكية التي بلجأ إليها التخطيط التربوي للتغلب على نقص الامكانيات في المال والرجال والأماكن ومن أهم الطرائق الحديثة الطرق السمعية والبصرية وعلى رأسها الراديو والتلفزيون والأقلام والتعبئة المبرمج أو الآلات التعليمية وهذه الوسائل التعليمية تكون قد ولجنا التقنية المعاصرة والتلفزيون هو الوسيلة المختارة بينها والتي تجمع كل ميزات غيرها وفي استطاعة التلفزيون الآن أن يغطي مساحات شاسعة كما أن للأعمار الصناعية القدرة على الاتصال بعيد المدى لا توازيها قدرة أخرى .

٦ - فيما يختص بالمباني المدرسية ومدى توافر المرافق التربوية عند التخطيط لها

توصى الدراسة بما يلي :

أ - يجب أن تكون بيئة مثالية سواء في صلاحية مبناها وكفاية أبنيتها ودورات مياهها وأضاءتها وتهويتها ووجود مصادر صالحة للشرب .

ب - يجب بناء أعداد كبيرة من المدارس في مختلف أنحاء البلاد لاستيعاب الجموع المتزايدة من المتعلمين وراعى عند التخطيط للمباني المدرسية أن نتبين عدد اللزمين ، فحاجة البلاد مائة لينا .

مدارس لأنها لم تستكمل بعد تعميم التعليم ولا تزال بحاجة الى مدارس لتعليم المحرومين من التعليم وأن تقدر الزيادة السنوية من السكان وعليها بحسب المطلوب من عدد المدارس .

وهناك عوامل يجب مراعاتها - عند التخطيط للمباني المدرسية - في إعداد كشف الأروية في اختيار الأماكن التي تبنى عليها المدارس فهناك الجهات المحرومة من المدارس سواء أكانت في القرى أو الأحياء ، وهناك الجهات المزدهمة بالسكان والتي لا يكتفى ما بها من مدارس لتعليم أبنائها وهناك الجهات المقبلة على التعليم عن رغبة والجهات التي لا ينقصها الا القليل من المدارس حتى يتسنى تعميم التعليم فيها وهناك جهات بها مدارس ناقصة الفرق وينبغي أن تتم وهناك جهات يتيسر فيها مدارس لتبرع أهلها بجزء من نفقات الإشاء كأرض المدرسة أو بعض نفقات مبانيها وبحسن أن يبدأ بأيسرها بناءً كان تكون للحكومة بالجهة أرض تملكها من غير حاجة الى نزع ملكية أراضى .

وللأهمية القصوى للتعليم وضرورة توفير الدولة لإحتياجاته فإن الأمر يقتضى أن تخصص الدولة للأبنية التعليمية ما يلزمها من الأراضى المملوكة للدولة وللقطاع العام مع معاملتها معاملة الإسكان الإقتصادي (أ) أى بدون مقابل أو بمقابل انتفاع رمزى ، فإذا لم تتوفر الأراضى المملوكة للدولة وللقطاع العام تقوم الدولة بإعداد الأراضى اللازمة للأبنية التعليمية على أن تعامل معاملة الإسكان المتوسط فتخصص لها الأرض مقابل انتفاع مناسب أو تباع لها بالتكلفة الفعلية مضافا إليها هامش ربح فى حدود ٥٪ .

ج - الاستعانة بالمشاركة الشعبية والجهود الذاتية لتمويل وإنشاء وإصلاح المباني المدرسية بكل الطرق العينية والتقديرية والتطوعية ووضع حلول ابتكارية للمباني المدرسية بحيث تكون مناسبة وقليلة التكلفة والتوعية عن طريق الاعلان بمختلف وسائله عن مشكلة المباني المدرسية لتشجيع المتبرعين من القادرين من أبناء هذا الشعب بالإضافة الى الجهود التطوعية للشباب .

د - تشجيع المساهمة الشعبية فى اقامة المباني المدرسية ويمكن الاستعانة بتجربة الهند فى هذا الشأن فهناك نوع من المشاركة الشعبية بين حكومة الولاية والمجتمع المحلى ويمكن تطبيق ذلك بالعانقات فكل محافظة تستطيع أن تشجع الأهالى على المشاركة فى اقامة المباني المدرسية سواء بالأراضى أو المساهمة فى المباني أو بكلتيهما . فكل ولاية هندية تحاول حكومتها والمجتمع المحلى صياغة برامج من أجل تحسين المباني فأنشئت مؤسسات للمباني فى الولايات المختلفة الى جانب اللجنة

القومية لتطوير المباني المدرسية وقد استطاعت هذه المؤسسات - ومن بينها مؤسسة بحوث المباني فى بروكى وضع نماذج للمباني المدرسية لمعالجة مشاكلها التقنية والتربوية من حيث تخفيض التكلفة وتصغير المساحة الكلية وحجم الفصول والتخزين والمعلقات والأثاث والإضاءة الكافية والتهوية ومراعاة الظروف المناخية واستعمال الخامات المتاحة محليا . ووضعت المؤسسة نماذج لدراسة الفصل الواحد ، والمدارس الأولية متعددة الفصول . وقد أدت هذه التصميمات الى وفر اقتصادى فى اجمالى المساحة يتراوح قدرة ما بين ١٢٪ ، ٢٠٪ بالمقارنة بالأنواع التقليدية من المباني المدرسية .

وفى ولاية (مہراشتر) ، نفذت دراسة للمباني فى منطقة مارث وادا - وهى من المناطق الأكثر تخلفا إقتصاديا - بالتعاون مع اللجنة القومية لتطوير المباني المدرسية وتم مسح ٢٢٠٠ مدرسة فى خمس مناطق ، وقد شمل المسح جوانب متعددة منها تخطيط المباني وطرق الإنشاء والأدوات والوسائل المستعملة . وقد حصل على تزكية فى تقرير المسح ثلاثة نماذج للمباني روعى فيها عوامل اختلاف التربة والظروف المناخية ووفر المساحة مما أدى الى تخفيض تكلفة المباني المدرسية فى هذه المنطقة .

ويمكن فى مصر انشاء مؤسسة خاصة بالمباني المدرسية على غرار هذه المؤسسات لتعالج مشكلات البنى المدرسى من كافة الوجوه : من حيث المناخ والمساحة والاضاعة والخامات المحلية المتاحة . على أن يكفل لهذه المؤسسة استقلال مالى وإدارى ويمكن أن تكون بكل محافظة مؤسسة خاصة بها . ويمكن ترشيد البنى المدرسى نفسه ، فيكون التوسع فى البنى رأسيا فيقلل المساحة المطلوبة للمبنى مما يخفض من التكلفة .

وتشجيع دراسات المباني التى تخفض من مساحة وتكلفة البنى واستخدام الخامات المحلية المتاحة بالمحافظة .

وستطيع المجلس الشعبى أن يستصدر قرار بأن يتضمن كل تقسيم جديد للمباني تيرعا بقطعة أرض لإقامة مدرسة عليها . مع إلزام المؤسسات الصناعية والتجارية بتقديم بعض المباني إما بالتبرع أو بالإيجار .

كذلك إستخدام خامات المحلية من مواد البناء فى المباني المدرسية مثل إستخدام الحجارة بدلا من الطوب ، أو إستخدام الطوب الرملى أو الطوب الطفلى فى المناطق القريبة من الصحراء والاستفادة من الرمال المتوافرة .

كما توصى الباحثة بتعميم الصندوق الأهلئ للتعللم بجمبع الحافظاء بكون من أهم أغراضه الاسهام فى انشاء المبانى المدرسية واسنكمال المرافق الضرورية للمبائى التعللمية فى الحافظة ، قوله الحافظة بما تراه من وسائل التمويل مثل التبرعات أو الرسوم التى تفرض على مختلف أنشطة الحافظة من أجل التعللم أو الضرائب التعللمية من المؤسسات والشركات والحاصلات الزراعفة وخاصة المصنر منها .

بالإضافة الى تنظيم الجهود الذاتية والمالية والعنبة وجهود الخبراء والعمالة المتخصصة التى يتم تبرع الأفراد والهناء بها .

وتشجع المتبرعفن أديبا وشئى الطرق للمساهمة فى إقامة المبانى المدرسية مثل تسجيل أسماء المتبرعفن فى سجلات بضطلع عليها المجمع ومحفظ بالمدرسة .

ه - بصفة عامة لم بعد بشترط فى الرقعة المخصصة للتدرس أن تتسع لثلاثفن أو أربعفن تلميذا وقد أنشئت مدارس كثيرة على طراز جدد ومبكر من حبث الهندسة المعمارية ، وأن بناء المدرسة على الطراز التقلدى لم بعد كما كان أمرا مهما فى البلدان ذات الموارد المحدودة والتجربة بمنت أن إنشاء علاقات جديدة بين المعلمفن والتعلمفن وإدخال طرائق بناءة فى التدرس وخلق جو تربوى جدد ، كل ذلك من شأنه أن يعرض ما قد يوجد من نقص من حبث المنشآت والمعدات والبنائات المدرسية وأن هناك من النتائج التى أمكن الحصول عليها بفضل العمل التربوى التجديدى فى قلب البوادى والأرياف وفى الحيام وفى استخدام أبسط الوسائل كانت تلك النتائج أعظم أحيانا من النتائج التى أتت بها المدارس المجهزة على أحسن طراز .

و - لعل من مصلحة مصر أن تركز اهتمامها فى تصورهما للكبان المدرسى على الجوانب غير المادية لا أن تسلك طريق التنافس مع الدول الأجنبية التى تبنى المدارس الضخمة نظرا لما يترتب عليها من تكاليف باهظة ، فمثل ذلك التصرف لن يصح حملا ثقلا مضرا بميزانية التربية فحسب بل من شأنه أيضا أن يوجه التربية توجبها غير سليم فى تطورها ونموها خاصة إذا عرفنا أن ربط التربية بالوسط والشحيط يتأتى أكثر ما يتأتى بحلول أخرى مناقضة تماما للإلحاه الى إنشاء المدارس على الطراز التقلدى .

ز - توصى الباحثة بما يلي :

- ١ - ترميم واصلاح الأبنية التى فى حاجة الى ذلك .
- ٢ - استكمال المباني التى تحتاج الى مرافق .
- ٣ - البدء ببناء مدارس الإحلال .
- ٤ - تزويد المدن والأحياء الجديدة بالمدارس اللازمة التى تكفى أبنائها وتتطلب ذلك تخصيص مواقع لبناء المدارس مقدما عند تخطيط إنشاء هذه المدن والأحياء المختلفة مع مراعاة التوسع والنمو السكانى بها .
- ٧ - فيما يختص بمعلم التعليم العام ومؤسسات اعداده
أ - الاتفاق على سياسة تعليمية واضحة ومحددة وعلمية تجاه إعداد المعلم .
ب - إعداد المعلمين على أسس واحدة تحقق الكفاية التربوية والعلمية حتى تحقق الإنسجام الضرورى للعاملين فى هذا المجال .
ج - وضع خطة لإعداد المعلم تفصيلية وموقوتة توضح الأعداد والتخصصات المطلوبة من المعلمين .
د - توحيد مصدر إعداد المعلم تنفيذا لقانون التعليم الصادر فى سنة ١٩٨١ وذلك بأن يكون الجميع على مستوى جامعى تربوى .
هـ - الإعداد الجيد للمعلم وتأهيله تربويا واجدية فى تدريبه أثناء الدراسة وتطوير أساليب إعداده وتربيته وتوجيه الطلاب المتحقين بكليات التربية إلى التخصصات بحسب الحاجة الفعلية للمعلمين على أن توافى وزارة التربية والتعليم كليات التربية بصفة مستمرة بحاجاتها كما ونوعا وإنشاء شعب متخصصة جديدة تواجه احتياجات العملية التعليمية فى المجتمع مثل شعب التعليم الأساسى ودور الحضانه والمعوقين وتطوير نظم كليات التربية وإلحاق بعض المدارس التجريبية بها .
وستلزم توفير هيئات التدريس التنسيق بين الوزارة وكليات التربية المختلفة ورسم سياسة القبول المستقبلية فى هذه الكليات وتوزيع المقبولين فيها على الشعب المختلفة بما يحقق تخريج الكوادر الفنية

اللازمة للعملية التعليمية فى المرحلة المقبلة .

كما تقوم الوزارة بإيفاد بعثات داخلية للاحتحاق بشعب تخصصية معينة تكون الوزارة فى حاجة إليها مثل الإدارة المدرسية والتوجيه الفنى والإرشاد النفسى .

و - العناية بتدريب المعلمين أثناء الخدمة وتزويج أساليب التدريب بما يتوافق والنظريات التربوية الحديثة . والاهتمام ببرامج تدريب المعلمين بحيث تتم على أسس علمية وذلك بالتنسيق مع الكليات العملية التخصصية وكليات التربية .

أن نوعية التدريس ومقدار تحصيل الطلاب تعتمدان اعتمادا كبيرا على كفاءة وشخصية واخلاص المدرس ، ولكن ليست هذه هى كل العبارة فهما يعتمدان أيضا على الظروف التى يعمل فيها المدرسون والطلاب - مثل ما إذا كان حجم الفصل معقولا وجوه يساعد على التعليم . وما إذا كان هناك القدر الكافى من الأدوات والكتب المدرسية وغيرها من ضروريات التعليم . وأخيرا وليس آخرا فأنهما يعتمدان أيضا على خواص الطلاب أنفسهم - على ما إذا كانوا يفتاتون بما فيه الكفاية ويتمتعون بصحة بدنية وعقلية ، ولديهم اقبال على التعليم ويتمتعون بالمساندة القوية من أسرهم .

ز - رفع الظلم الوظيفى والمالى عن المعلمين والعمل على استقرارهم النفسى والمادى حتى لا يتسربوا الى مهن اكثر دخلا وأكثر إشراقا وتعظيم النظرة الاجتماعية لمهنة التعليم ومن ثم الإقبال عليها .

ح - اعادة تنظيم مهنة التدريس، فى ظل الهيكل النمطى للمرتبات تفشل النظم التعليمية الحالية فى جذب أفضل الشباب الى مهنة التدريس والتسك بهم فى المهنة وخاصة عندما تتاح بدائل مغرية ، بالإضافة الى ذلك تفشل هذه النظم فى تحقيق الاستخدام الأمثل للمواهب الخاصة ولايجابيات الأفراد الذين يدخلون مهنة التدريس ، وطالما كان التوصيف الوظيفى والمهام ، وراتب المدرس ، ذى القدرة المحدودة متماثلا مع المدرس المتوسط أو العادى الحاصل على نفس الدرجة الأكاديمية ونفس العدد من سنوات الخدمة فإن النظم المدرسية ستظل تعاني ، ومع استمرار هذا الوضع فإن أفضل الطلاب قدرة والذين يعملون فى مهنة التدريس سوف يكون من الصعب أغراهم بأن يجعلوا مهنة التدريس هى اختيارهم المهنى الأول ، وإذا كان قدرهم هو ذلك الإختيار ، فإنه يصعب عليهم أن يستمروا فى المهنة لفترة طويلة .

ط - وحلا للهيكلة النمطى لمرتبات المدرسين يمكن الأخذ بمفهوم فريق التدريس Team Teaching وهو يمثل أحد البدائل الممكنة البشرية بالحبر ويحظى بقدر كبير من الممارسة المشجعة . ويرتكز هذا المفهوم على فكرة تقسيم العمل التى تكمن وراء تنظيم التقدم الحديث ويتخلص من الممارسة التقليدية للمدرس الوحيد الذى يعمل بمفرده مع مجموعة من المتعلمين .

ويتكون فريق التدريس فى شكله المبسط من مدرس متميز متمكن ذى خبرة وعدد من المساعدين يعملون جميعا مع مجموعة من المتعلمين أكبر من العادى ، ويؤدى المعاون المهام المتعددة التى ينبغى القيام بها دون أن تتطلب تدريباً مهنياً ذا وزن مثل توزيع الكتب والكراسات والأدوات التعليمية الأساسية . ومع وجود هذا المعاون يتاح للمدرس التركيز على الأعمال التى تتطلب مهارة مهنية حتى مع وجود عدد أكبر من المتعلمين ويستطيع أن ينجز نتائج تعليمية أفضل .

وفى ظل هذا التقسيم للعمل، تتزايد انتاجية المدرس ويتعلم الطلاب تعليماً أفضل .

وفى ظل العمل كفريق يكون من المنطقى، والسماح به ، أن يتفاوت ما يتقاضاه أعضاء الفريق كل حسب قدراته وما يؤديه من عمل .

ويمكن تصور ذلك بعمل الجراح الماهر وكيف تكون انتاجيته اذا كان عليه أن يقوم بكل ما ينبغى القيام به لكل مريض بداية من تشغيل نظام التخدير الى تناول مباحث الجراحة وترتيب فراش المرضى وتقديم الغذاء واجراء عمليات النظافة الشخصية اللازمة ... الخ ، أليس هذا مثيراً للسخرية . ومع ذلك فإن هذا بالدقة ما هو متوقع من المدرس المتحرس فى عملية التدريس (التعليم التقليدى) على مستوى العالم بأسره .

ى - يجب مراعاة الاتجاهات والتطورات الحديثة فى اعداد المعلم فقد تطورت النظرة الى اعداد المعلمين تطوراً كبيراً فى السنوات الأخيرة وبرزت بعض الاتجاهات الرئيسية فى اعداده من أهمها تكامل النظرة بحيث يراعى فيه جانب الثقافة العامة وجانب الثقافة الخاصة وجانب الثقافة المهنية ، فالإتجاه الحديث يقوم على المزج بين الاتجاهين (الأكاديمى والمهنى) على أساس أن كلا النوعين من الإعداد له أهميته بالنسبة للمعلم .

كذلك تطورت النظرة الى محتوى برامج اعداد المعلمين نتيجة للتقدم الكبير فى النظرية التربوية وتطبيقاتها فى الفكر التربوى ونتائج البحوث السيكولوجية بحيث أصبحت هذه البرامج تتضمن كل هذه الجوانب فى ارتباطها بالتلاميذ والعملية التعليمية وكيفية استفادة المعلم منها فى تحسين عمله ورفع

مستوى أدائه وكفائه .

كذلك برزت العناية بتدريب المعلمين أثناء الخدمة وتعدد أساليب هذا التدريب وتوعدت برامجه .

وينبغى أن تتغير الطرائق التي يجرى بها تكوين رجال التعليم تغييرا عميقا حتى يصبحوا مربين أكثر من كونهم متخصصين في نقل الناهج المقررة .

كذلك ينبغى أن يتبنى المسئولون مبدأ تنظيم التكوين على مرحلتين : حلقة التكوين السريع وتتلوها حلقات أخرى لإتقان المهنة . .

وينبغى أن يسير تكوين العاملين في حقل التعليم في اتجاهين :

الأول : التخصص بالنسبة الى عدد معين ممن سوف يعمل في مجال التربية قبل المدرسية ، والتربية المدرسية ، والتعليم التقني ، وتعليم الأطفال المعوقين ، وتعليم الكبار وغيرهم .

الثاني : التنشيط التربوي بالنسبة الى كل من يتكون لممارسة مهنة التعليم ، إذ من المفروض بالنسبة الى كل من يتكون لممارسة مهنة التعليم - نظريا على الأقل - أن يكون قادرا على ممارسة المهنة سواء مع الصغار أو مع الكبار ، وسواء في المدرسة أو خارج المدرسة .

على أن الزهلات المطلوبة في ميدان التربية لن تكون في المستقبل منحصرة فيما سبق ذكره فسوف تشتد الحاجة إلى الاختصاصيين في معنات التعليم وفي أجهزة التعليم الذاتي وفي تطبيق التقنيات التربوية . كما سوف تشتد الحاجة الى الأعوان في الوسائل السمعية والبصرية وغيرها وإلى المنشطين في مراكز المجتمعات المحلية وإلى علماء النفس... وإلى نوع جديد من رجال الإدارة وإلى الاختصاصيين في تحليل الأنظمة ... الخ .

إن مهنة التعليم لا يمكن أن تقوم بدورها كاملا إلا إذا قامت على أسس صحيحة وأنشأت لنفسها بنية ملائمة للنظم التربوية الحديثة ، فسوف يترتب حتما على تعدد النشاطات التربوية وتنوعها زيادة في عدد المربين وهذه الزيادة التي لا بد منها أمر مرغوب فيه .

٨ - فيما يختص بتمويل التعليم العام ومصادره

إن تمويل التعليم هو العمود الفقري الذي يدعم التعليم ، كما أن المبالغ التي تدور هي عجالات العربة التي تدفع التعليم الى الأمام ، فهذه المبالغ تدعم المنهج ، ثم أنها تمول المباني والمعدات والأدوات والنقل والتجهيزات المدرسية وهي أهم من كل ذلك تفي بالمرتبات اللازمة للموارد البشرية وتعنى بها المدرسين وغيرهم من الأفراد الآخرين .

ويمكن وضع بعض المعايير التي اتفقت عليها مؤتمرات وزارة التربية .

* نسبة ميزانية التعليم الى ميزانية الدولة .

يرى التربويون والمهتمون بشئون التعليم أن أقل ما ينبغي أن يخصص للتعليم في كل بلد من البلاد النامية مثلاً هو ٢٠٪ من الميزانية العامة للدولة وصفة عامة يجب أن يخصص للتعليم ١/٩ إيرادات الدولة .

فالعلاقة بين ميزانية الدولة وميزانية التعليم تمثل الوضع النسبي للجهد التعليمي في صلتها بالجهود الأخرى للدولة في نواحي الزراعة والصحة والإسكان والمواصلات الى غير ذلك من مشروعات الدولة التي تتطلب اتفاقاً عاماً ، كما أنها تمثل ما يستقر عليه التحديد لكل نشاط من أنشطة المجتمع المتنافسة على موارد الميزانية .

* نسبة ما يتفق على التعليم من الدخل القومي .

ومن بين النسب التي لها دلالتها فيما يتعلق بمستوى الاتفاق على التعليم هو التعرف على تلك النسبة من الدخل القومي . ويلاحظ في كثير من الدول الغنية أن متوسط الاتفاق على التعليم الى الدخل القومي أصبح من الأمور الهامة بل أن النفقات العمومية في حقل التعليم متزايدة بأسرع مما يتزايد به الدخل القومي الخام على الصعيد العالمي .

وتشير احصاءات اليونسكو الى أن النسبة الثرية لنفقات التعليم منسوبة الى الدخل القومي حوالي ٥٧٪ على مستوى العالم وهي تبلغ في أفريقيا ٤٦٪ وفي آسيا ٥٥٪ ، وفي أوروبا ٤٤٪ وبالطبع هذه النسب تعكس فروقا ناتجة عن فروق في الدخل القومي لمناطق العالم .

* نصيب الفرد من النفقات التعليمية .

كذلك يعتبر نصيب الفرد من النفقات التعليمية من بين المعايير الأخرى التي تعبر عن الاتفاق على التعليم وهو ما يخص الفرد الواحد منه مع العلم أنه يجب أن يرتفع هذا المعدل من النفقات التعليمية باستمرار .

هنا بالإضافة الى تمويل التعليم العام التمويل المناسب عن طريق الإعتمادات المدرجة في موازنة الدولة بموازنة التربة والتعليم .

وتوصى بالباحثة بتنوع مصادر التمويل على النحو التالي :

أ - تمويل التعليم عن طريق المجتمعات المحلية : يجب أن تشارك المحليات في الاتفاق على التعليم ، حيث يقتصر دورها حتى الآن في الإشراف على التعليم اشرافا اداريا لا يصل الى جوهر العملية التعليمية والتعرف على مشكلاتها وأبعادها المختلفة ، ولاشك أن دور هذه المحليات سيكون مؤثرا لو أنها شاركت في عملية الاتفاق على التعليم ، ويتأتى ذلك بايجاد موارد محلية مثل :

* وضع رسم يحصل من المواطنين عند تعاملهم مع أجهزة التعليم بالمحافظة ، ومن المؤسسات التجارية والصناعية والخدمية بنسبة ضئيلة ، ورسم على مستخرجات قيد المواليد ورخص المحاجر والمناجم .

* فرض اتاوات مقابل الانتفاع بالمرافق العامة .

* فرض رسم على النقل الداخلى والخارجى لمنتجات المحافظة ، مثل الرسم المقرر على نقل القصب وتقدر رسم بسيط على كل طن ينقل من داخل المحافظة مثل نقل القطن والبصل وأية محاصيل تصدر للخارج من المحافظة .

ب - تشجيع الأهالى على التبرع بكافة الوسائل عن طريق التوعية : من الواجب نشر المعلومات الخاصة بالجانب المالى للتعليم ، فإن جهل الناس بتكاليف التعليم قد يعوق مشاركتهم في تمويله ، حيث لا يزال من الشائع فى بعض الأنتحاء النظر الى الضرائب على أنها نوع من الاتاوة التي يدفعها الشعب للحكام ، وأنها منفصلة تماما عما تصرفه الحكومة على الخدمات العامة ، أما النفقات فينظر اليها على أنها منحة من حاكم كرم ، وتخيّل البعض أن لدى الحكومة بجانب الضرائب مصادر أخرى ضخمة .

إن النظرة إلى أن الضرائب إتاوة يدفعها الناس ، وأنها لا علاقة لها بالخدمات ، يجب أن تختفى ، وأن تكاتف أجهزة الاعلام في بيان مصروفات هذه الضرائب وجهات انفاقها حتى يقبل الناس على أدائها بروح متفهمة واثقة وذلك لتدبير الأموال اللازمة لمشروعات التنمية في مجال التعليم ، حتى لا يظن الناس أن التعليم مجاني ، أولا - لأنه في الحقيقة ليس مجانيا ، وثانيا - لأن الناس عندما يعتقدون أن التعليم مجانيا ، فقد يضعونه في مكانة أدنى مما لو كانوا يدفعون مقابلته اجرا .

ويمكن تشجيع القائمين على العملية التعليمية والمجتمع على بذل أقصى طاقة للمساهمة في تمويل التعليم مثلما حدث في الهند ، فقد قامت حركة تحسين المدارس في ولاية (تاميل نادو) بعمل هام يتركز على ما يلي :

١ - تركيز الضوء على الأعمال التي قامت بها واعطائها المكانة البارزة وتوضيح إنجازاتها بين المناطق .

٢ - أن يؤخذ في الاعتبار المشاركة الدائمة للقائمين على حركة تحسين المدارس من التربويين في اختيار نظم التعليم وتطوير العملية التعليمية .

٣ - تعزيز مكانة التربويين القائمون بتحسين المدارس والاهتمام بعملهم عن طريق زيارات الرسميين الحكوميين والرعاة السياسيين لهم ، وهو ما يثل حافزا مباشرا .

ج - الحصول على تأييد الرأي العام لتكاليف التعليم

المشهور هو الذي سيدفع تكاليف التعليم أو معظمها عن طريق الضرائب والتبرعات . وتعارض رغبة الناس في دفع أقل قدر ممكن من الضرائب مع طمعهم في الحصول على أفضل نوع من التعليم ، لذلك لا بد من عمل شيء للتوفيق بين هاتين الرغبتين المتضاربتين . فيعرف الناس بالضبط حقيقة الشيء الذي يدفعون ثمنه ، وهل سيحصلون على مقابل ما يدفعونه بالكيف والكم ، وما هي تفاصيل التكاليف ، وما أجور المدرسين ، وما ثمن الأدوات والمعدات والكتب .. الخ ، وفي هذه الحالة سوف لا يتوانى الناس في العمل على المشاركة الفعالة في تمويل التعليم سواء عن طريق الضرائب أو التبرعات وغيرها من أوجه المساهمة في تمويل التعليم .

د - مساهمة التلاميذ وأولياء الأمور في دفع ثمن الكتاب وتحسين الطباعة عموما ، وتحسين المحتوى ، مما يجعل التلميذ في غنى عن شراء كتاب خارجي ، كما يمكن رد الكتب المستلمة في آخر السنة عند ظهور نتيجة الامتحان الى المدرسة لاستعمالها في السنوات التالية للتلاميذ الناجحين والمنقولين الى هذا الصف الدراسي .

هـ - الاستفادة من العمالة المصرية في الخارج ترسل الدولة سنويا عددا كبيرا من خيرة أبنائها الى العمل في الخارج ، هؤلاء هم أبناء مصر بذلت الدولة في سبيل اعدادهم الكثير ، ومن حقها أن تجد عائدا اقتصاديا لما بذلت ، ويمكن فرض ضريبة على العاملين بالخارج في حدود معقولة بنسبة ضئيلة مثلا ٨٪ من دخل الفرد - وفي السعودية مثلا تفرض على دخل أى عامل بها ٥٪ لصالح المجهود الفلسطيني سواء أكان سعوديا أم غير سعودي - ومن هذا الدخل يمكن تحسين التعليم والاتفاق عليه من أجل تعليم أبنائهم ورد بعض الجميل مما أنفق عليهم لصالح التعليم في مصر .

و - التمويل من الصناعة ويكون التمويل من الصناعة منطقيا عندما يكون الهدف هو توفير التدريب المهني الأساسي أو المستمر الذي يستفيد منه أصحاب الأعمال . ويمكن التنسيق بين وزارة التربية والتعليم أو الادارة التعليمية بالمنطقة أو المدرسة ، المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية . فتعلن كل مؤسسة عن حاجتها من العمالة المستقبلية وترسلها الى المدرسة أو الادارة التعليمية . وفي المدرسة يقرر التلاميذ نوع الدراسات المهنية التي يريدون العمل بها طبقا لقدراتهم . ويتم حصر الأعداد الراغبة في مختلف المهن . وتتولى المؤسسة المساهمة في نفقات تعليم التلاميذ الذين سوف يعملون بها في المستقبل بأي شكل من الأشكال التي تناسب المؤسسة ، ويمكن للمؤسسة الصناعية أن تساهم بارسال آلة أو آتين لتدريب التلاميذ عليها الى المدرسة ، وياحبذا لو كانت تلك الآلات أو العدد من نفس النوع الموجود بالمصنع فيتدرب عليه التلميذ وعند التخرج لن يحتاج الى تدريب جديد ونفقات جديدة ، فيوفر وقت المؤسسة ، فلا يتدرب في بداية تعيينه في المصنع ويوفر وقته هو حيث أنه تدرب أثناء الدراسة على نفس الآلة التي تعمل بالفعل في خطوط الانتاج ، مما يعود بالمنفعة على كلا الطرفين .

ويمكن أن يكون التعليم الفني مصدرا اضافيا لتمويل التعليم العام مما يمكن أن يسهم بجزء في تمويل التعليم العام ، فإذا كان من أهداف التعليم الفني اعداد الفنيين للعمل في مجالات الانتاج الصناعي والتجاري والزراعي ، فمن حق الدولة أن تطالب الجهات المنتفعة بخرجي التعليم الفني بأن

تشارك في تمويل اعداد هؤلاء الخريجين .

كما يمكن الزام الشركات والمؤسسات (قطاع عام وخاص) بتخصيص نسبة من ايراداتها وأرباحها لتعليم أبناء العاملين بها وغيرهم من المواطنين في حدود طاقة المنشأة التعليمية التي تتكفل بإقامتها سواء أكان ذلك في نطاق التعليم العام أو الفني أو لأغراض التعليم والتدريب - وكانت تقوم بذلك فيما مضى بعض الشركات مثل شركات الغزل والنسيج بكفر الدوار .

كما يمكن أن يستعان بالآتى في تمويل التعليم :

١ - تعميم تطوير المدارس الفنية . نجح قطاع التعليم في تطوير رسالة المدارس الصناعية، من معامل تخرج العمالة الماهرة المتخصصة في الحرف وفي المهن المختلفة ، الى معامل تنفيذ المشروعات الانتاجية التي تتلام مع تنفيذ السياسة العامة للدولة ، لزيادة الانتاج ، ومواجهة جذرية للمشكلات التي تواجه المجتمع ، ويمكن تعميم ذلك في المدارس الزراعية والتجارية . فباستطاعة المدارس الزراعية أن تساهم في حل مشكلة المدحوم عن طريق تربية الدواجن والحيوانات ، وتستطيع أن تقدم منتجات الألبان والعلل الأبيض وغيرها مما يصنع في مجال تخصصها . وتستطيع المدارس التجارية أن تقوم بأعمال النسخ والطباعة والتصوير للمدارس الأخرى والمجتمع من حولها، ويمكن لهذه المنتجات بجميع أنواعها أن تسهم في عمليات توفير مستلزمات وتجهيز التعليم العام .

٢ - تعميم مشروع رأس المال الدائم بحيث ينفذ في مدارس التعليم العام ويساهم مشروع رأس المال الدائم للتعليم الفني جزئيا في تمويل التعليم ، وقد بدأ هذا المشروع برأسمال قدره ٦٠ ألف جنيه بالمدارس الصناعية والزراعية ، وتم تنمية رأس المال حتى بلغ ١٨ مليون جنيه منها ١٣ مليون جنيه للمدارس الصناعية ، ونصف مليون جنيه للمدارس الزراعية وتم الإفادة من ثمره هذا الحمل فيما يلي :

- ربط التعليم بالعمل المنتج .
- الاكتفاء الذاتي بالوزارة بمدارسها ذاتيا ببعض الاحتياجات مثل السيورات والمقاعد .
- الإفادة من أرباح المشروع في نأدية خدمات تعليمية واجتماعية للطلاب ، ويمكن تقديم هذه الخدمات لتلاميذ مراحل التعليم العام .

ز - مساهمات التلاميذ لأنفسهم . يتحمل كثير من الطلاب في الولايات المتحدة نفقات

تعليمهم بأنفسهم . فالولايات المتحدة بلد به كثير من الأعمال المختلفة ولا يشعر أحد بالعار إذا روى وهو يمارس أى عمل - مهما كان نوعه - وذلك يتمكن الطلاب من التوفيق بين العمل والدراسة ويستطيعون بذلك دفع معظم نفقات تعليمهم . وفى دول أخرى يعمل الطلاب فى الإجازات لكي لا يكونوا عبئا على آباءهم . فى مكتب يبرد أثناء الأعياد ، أو الخدمة فى مقهى خلال موسم العطلة أو تعليم صبي متخلف وما الى ذلك ، وفى مصر يمكن الاستفادة بالطلاب فى أثناء الإجازات فى أعمال تعود عليهم وعلى البلاد بالنفع مثل تشجير المدرسة والبيئة المحيطة بها وغيرها مما يتناسب مع مرحلتهم العمرية .

ح - ادخال نظام قروض الطلبة وفيها يقترض الطالب فى حدود معينة تساعده على مواصلة الدراسة حتى يتم دراسته ، وعندما يعمل يسد ما عليه من أقساط للدولة .

ط - تنشيط المساعدات الدولية . يقترح أن تنشط المساعدات الدولية بما يتناسب ومتطلبات التعليم بطرق متعددة ، واتصالات دولية مكثفة عن طريق المنظمات الدولية ، وكل ما يمكن ان يساعد فى تحقيق خطط التعليم .

وتقترح الباحثة مراجعة تيوب الميزانية ، بحيث يتحقق فيها الوضوح الكافى والعمل على "تنوير من الطابع التقليدى فى الموازنة الى اسلوب البرامج والأداء ووفق أهداف مخطط لها ، وانجازات تكون موضع التقييم المستمر والمتابعة ، وأن يتم ذلك على المستويين المركزى والمحلى على حد سواء بما يشكل فى مجموعه شرط الكفاءة وتوظيف الإمكانيات المالية والمادية والبشرية المتاحة .

وستتبع ذلك أن يصاحب الحساب الختامى للاتفاق بيان محدد لأوجه الصرف موزعا على مراحل التعليم ونوعياته فى اطار البرامج والأهداف الموضوعه مما يتبع تقييم الانتاج وتشخيص وعلاج مجالات الأهدار وتعديل الأولويات .

وينبغى تطوير الادارة المالية المشرفة على التعليم وربط الناحية التربوية بالاتفاق المالى بحيث لا يكون فى نصوص الميزانية للتعليم وصاية أو تعقيدا فى الاتفاق يؤثر على العائد من التعليم .

وأن يكون الأسلوب الادارى مرنا وعلى درجة من الحيوية تسمح بالتنوع فى الترتيبات واعادة تشكيلها وعلى أساس من اللامركزية وأن تتولى الادارة المالية الحد من التكاليف .

كما يجب احداث توازن بين اعتمادات الباب الثانى والباب الأول (الأجور) فى موازنة التربية والتعليم حتى تتوفر النفقات اللازمة لمواجهة التوسع التعليمى من ناحية ومواجهة الأسعار المتزايدة الارتفاع من ناحية أخرى . كما يجب زيادة مخصصات الباب الثالث وهو الخاص بالمباني المدرسية حيث أنها كانت ولا تزال غير كافية .

كما يجب مراعاة العدالة فى توزيع ميزانية التربية والتعليم على المحافظات بما يتناسب واحتياجاتها الفعلية . وضرورة التزام الوزارة بمعدلات أداء محكمة ومدروسة وعادلة ومتشعبة مع المعدلات الدولية المتعارف عليها ، وخاصة فيما يتعلق بنصيب المعلم من ساعات العمل الأسبوعية ونسبة مدرس / تلميذ ، وغير ذلك من الاعتبارات الخاصة بالتوصيف الدقيق لأعباء ومسئوليات مختلف الأعمال على نحو يتيح الحصول على أقصى إنتاجية ممكنة على المدى الطويل .

كذلك وجوب الإلتزام بتوزيع العمالة بشقيها الفنى والإدارى على الوحدات المختلفة على نحو يتلاقى معه وجود نقص فى مكان وفائض فى مكان آخر بما يكفل الاستفادة الى أقصى حد ممكن من القوى العاملة جملة وتفصيلا .

كما توصى بمنح المحليات المزيد من حرية التصرف ومرونة الاجراءات فى ا الحدود الممكنة لمواجهة الاحتياجات المتطورة والطوارئ، غير المنظورة وتجنب سقوط الاعتمادات التى لم تتجز هدفها حتى نهاية العام المالى وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية .

وزيادة الرسوم المقررة حاليا على طلبة المدارس بما يتماشى مع ارتفاع الدخل والأسعار ومستوى الاتفاق الفعلى الجارى مع فرض رسوم على القادرين من الطلاب على الأنشطة والخدمات غير التعليمية التى تزدى للمطلبة فى مراحل التعليم المختلفة (مثل التغذية - الايواء والاعاشة - الرعاية الصحية - الرحلات) .

كما يجب ترشيد مجانية التعليم ووضع ضوابط لها خارج التعليم الإلزامى بحيث تقتصر المجانية على الطالب الذى يواصل النجاح أثناء الدراسة ويلزم الطالب الراسب بسداد التكلفة الفعلية بالكامل للتعليم فى الصف الذى يعيد فيه الدراسة .